الدراسات

أضواءٌ جديدةٌ على معجزِ أحمد المَزْوَر
وكتاب التكملة لأبي عليٍّ الصقلي

محمد بن عبدالله العزام
الرياض – المملكة العربية السعودية

(١) تمهيد: كنت نشرت مقالتين في هذه المجلة، تناولت في أولاهما أمر الكتاب المنسوب إلى أبي العلاء المعرِّي باسم (معجز أحمد)، مؤيّداً بالبراهين الكافية أنه ليس له ، ثم تناولت في المقالة الثانية أصل المسألة وهو أنه فيما ظهر لي لم يُصنِّف ذلك الكتاب أصلاً، وإنما أملى اللامع العزيزي في شيخوخته فسمّاه بعض المتأخرين معجز أحمد . والغرض من هذه المقالة الثالثة تسطير بعض أمور جديدة تتصل بهذا الكتاب وبكتاب التكملة لأبي عليّ الصقلي .

(٢) وقوف ابن الحُسام على المعجز المنحول.

كنت ذكرت، في سياق التدليل على تزوير الكتاب، أن الشُرّاح والنقّاد لم يقفوا عليه. أما الآن فوجدت رجلاً من المتأخرين وقف عليه ونقل منه وعزاه إلى أبي العلاء، ولكنه لم يسمّه معجز أحمد، وهو عبدالرحمن بن الحسام الرومي (المعروف بحُسام زاده، أي ابن الحُسام) . وهو صاحب الرسالة الطريفة في قلب كافوريات المتنبي من المدح إلى الهجاء، وهي مطبوعة بتحقيق محمد يوسف نجم، فإنه نقل فيها من هذا الكتاب في ستة مواضع :

١- فقال في الصفحة ٤٦ (قال المعري : يقول كنتُ مشتاقًا إلى وجهك راجيًا لهذا الوقت، فقصدتك فافعل ما يليق بك . وهذا بالهزء أقرب وأولى مع قبح كافور وسواد وجهه) . والقول بحروفه في الشرح المطبوع ٢٦/٤ في شرح بيت المتنبي (أبا المسك ذا الوجه الذي كنت تائقاً) .

٢- وقال في الصفحة ٤٨ (قال المعري : وهذا مما ينقلب هجاءً، وقال نقلاً عن ابن جني إنه قال : لما وصلت إلى هذا البيت ضحكتُ وضحك هو أيضًا، وعرف غرضي وهو أنه قصد الهجاء) . والقول في الشرح المطبوع ٢٧/٤ في شرح قوله (يُدِلُّ بمعنى واحدٍ كلُّ فاخرٍ) .

٣- وقال في الصفحة ٧٩ (قال المعري : قيل إنه تعريض بسواده، يعني وصلتُ إلى نفس كريمة في جسم أسود، وفضلها غير محجوب) . والقول في الشرح المطبوع ٥٦/٤ في شرح قول أبي الطيب (حتى وصلت إلى نفس مُحجَّبة) .

٤ - وقال في الصفحة ١٥٢ (صرّح المعري بكونه هَجْوًا على أسوأ الوجوه، وهو الطعن في نسبه، يعني أنك عبدٌ غير معروف النسب) . والقول في المطبوع ١١٧/٤ في شرح قوله (ويغنيك عما ينسب الناس أنه) .

٥- وقال في الصفحة ١٥٢ (قال المعري : وقد صرف هذا المعنى إلى الذم، كأنه قال : أنت ساقط رذل، ومن كان كذلك لايعاديه إلا مثله، فلو عاداك القمران لكانا مذمومين لمشاحتهما إياك) . والقول بحروفه في الشرح المطبوع ١٢٦/٤ في شرح قوله (عدوك مذموم بكل لسان) .

٦- وقال في الصفحة ١٥٧ (قال المعري : السرُّ الذي ذكره هنا يريد قوله ... إلخ) . والقول في الشرح المطبوع ١٦٠/٤ في شرح قوله (ولله سر في عُلاك) .

فهذه ستة أقوال صرّح ابن الحُسام بأنها أقوال أبي العلاء، وهي تتعلق بالكافوريات لأنها مدار اهتمامه . فلا ريب إذن في أنه كان لديه نسخة من هذا الكتاب .

(٣) صلة ذلك بتزوير الكتاب .

لا يخفى أن هذه النصوص الستة لا تشهد لصحة نسب الكتاب، فإن وقوف رجل من علماء القرن الحادي عشر عليه ليس دليلاً على أنه لأبي العلاء المعري، ما دام معلومًا أنه المنحول كان موجودًا في عصره . ووقوفه عليه لا يختلف كثيرًا عن وقوف الناس عليه اليوم . فلا شكّ مثلاً في أن عبدالوهاب عزام – رحمه الله – كان أكثر اطلاعًا وتحقيقًا واختصاصًا بأبي الطيب المتنبي من ابن الحسام، ومع ذلك تجده في كتاب ذكرى أبي الطيّب، وفي تحقيقه المتقن للديوان، يعتمد كثيرًا على هذا المعجز المنحول، ويتخذه فيصلاً في تحقيق المسائل، وينسبه لأبي العَلاء المعري، ورمز له في الحواشي بالرمز (مع) أي المعرّي؛ مع أنه أشار في مقدمة التحقيق إلى إخبار بعض العلماء إياه بالشكّ في الكتاب وأدلتهم القوية على ذلك، ولكنه لم يقتنع بكلامهم (١) . وجرى أكثر المحققين والدارسين على هذا المنوال، واتخذوه موضوعًا للرسائل الجامعية فكما أن ذلك لا يقتضي صحة الكتاب فكذلك اطلاع ابن الحسام عليه .

بل إني أرى، من زاوية النظر العلمي المُجـــرد، أن اطّلاع الحسام عليه يزيدنا شكّاً فيه ! ويحسن إيضاح الأمر مفصلاً لئلا يتعلق به أحد لإلصاقه بالمعري :

فقد ولد عبدالرحمن بن الحسام في سنة ١٠٠٣ في الروم، ونشأ في القسطنطينية، وقدم إلى القدس سنة ١٠١٨ مع أبيه القاضي، وذهب معه إلى بلاد شتى ومنها المدينة النبوية . ثم تولى القضاء في حلب، ثم في دمشق (سنة ١٠٥١ لمدة ثلاث سنوات) . وفي سنة ١٠٦٦ تولّى قضاء طرابلس فولّى نائبًا عليها وبقي في دمشق ، إلى أن رحل إلى مصر قاضيًا عليها وتوفي بها سنة ١٠٨١. وكان سخي اليد فمدحه الشعراء بقصائد كثيرة، ومنهم من كاد ديوانه أن يكون وقفًا عليه . ويقول محمد يوسف نجم (يُخيل لنا أنه كان يستقطب في عصره حركة شعرية كبيرة وممن يَنْفُق في زمانهم سوق الأدب ويُروج سِعْرُ الشعر) .

فهذا رجل سريّ ثريّ باذل، حريصٌ على العلم والكتب، عاش أكثر حياته في بلاد الشام في أواسط القرن الحادي عشر، مهتمّ فوق المعتاد بشعر المتنبي . فما أقرب أن يخطر ببال وراق طامع ماكر أن يعمد إلى نسخة منقطعة مجهولة المؤلف، فينسخها بخط حسن ويضع اسم أبي العلاء عليها ليخدع بها هذا الرجل، والكريم ينخدع! ثم يستمرئ الجائزة فيصنع نسخًا أخرى لغيره من الأعيان في الشام وإستانبول، مع العناية بالخطّ والتذهيب والتزويق والتجليد! ثم يقرأ هذا العنوان البديع (معجز أحمد) في وفيات الأعيان مثلاً، فيقع منه على صيد سمين ويضعه على الغلاف، فتتضاعف قيمة الكتاب وطرافته في عين من يُهدى إليه. ويلاحظ أن ابن الحسام لم يسمه معجز أحمد، ومعلوم أن بعض نسخ الكتاب كذلك، فلعل نسخته كانت من ذلك الجيل الأول !

وكنت أشرت في المقالة الأولى – قبل الوقوف على أمر ابن الحسام – إلى الغرابة في تواريخ نُسخ الكتاب، وأن النسخ التي تنسبه إلى أبي العلاء هي نسخ شامية مكتوبة بتواريخ متقاربة جداً بين عامي ١٠٥٧ و ١٠٧٦ هجرية، وأن بعضها نسخ خزائنية مذهّبة لبعض الأتراك . فمما يضاعف الغرابة ويزيد الشكّ أن تنطبق هذه الأوصاف على ابن الحسام : فقد عاش أكثر حياته في الشام في ذلك العصر، فكأنه كان يقيم في حارة والكتاب يُنسخ في الحارة الأخرى ! وهو من سُراة الأتراك الذين يُقصدون بمثل هذه التُّحف ويُجزلون عليها الصلة . وأحسن تفسير لهذه المُصادفات أن التزوير وقع في عصره .

فائدتان : جعل الزركلي – رحمه الله – في الأعلام ٣٠٣/٣ وفاته في سنة (١٢٨١ = ١٨٦٤)، ووقع الغلط إياه في كتاب سزكين ٣٩/٤/٢ ومعجم المؤلفين ٨٦/٢ (الطبعة الجديدة) وغيرها . والصواب الذي لاشك فيه أنه مات سنة ١٠٨١، وأوضح دليل عليه أن صاحبه البديعي مات سنة ١٠٧٣ . وإنما هو غلط مطبعي في رقم واحد، وأظنه وقع

أولاً في فهرس دار الكتب المصرية فتناقلوه واستخرجوا منه التاريخ الميلادي .

ورأيت في بعض الكتب وصفه بأنه شيخ الإسلام في الدولة العثمانية، وأخشى أن يكون ذلك والده حسام الدين؛ لأن مناصب القضاء التي تولاها الابن مذكورة أعلاه وليس فيها منصب مشيخة الإسلام .

(٤) جهل معاصري ابن الحسام بالمعجز.

ويزداد الشكّ في نسخة ابن الحُسام إذا اعتبرنا أمر صاحبه يوسف البديعي المتوفى سنة ١٠٧٣ : فإنه صنف الصبح المنبي وأوج التحرّي باسمه وأهداهما إليه، وهما غاية ما صنف المتأخرون عن المتنبي والمعري، وجمع فيهما ما بلغه من أخبارهما وأطال في الاقتباس من الكتب التي وقف عليها مما له صلة بالموضوع مع الاستطراد أحيانًا، وربما جعل كلام الناس كأنه كلامه . وكان من خواص ابن الحسام وندماء مجلسه وأعوانه في دار القضاء، وانتقل معه من حلب إلى دمشق . وأظن أن ولايته على قضاء الموصل في أواخر عمره كانت بمسعى من ابن الحسام .

فمن غرائب المصادفات التاريخية أن أعظم المتأخرين اختصاصًا بالمتنبي والمعري كان يعيش مع هؤلاء النساخ في بلدة واحدة وعصر واحد – والظن أنه يعرفهم ويعرفونه على ما جرت به العادة بين أهل العلم وباعة الكتب – وأن يؤلّف الكتب عنهما لابن الحسام الذي يملك إحدى نسخ المعجز! ولا شك في أنه كان يسأل ويبحث عن نوادر الكتب والشروح التي تعينه في التصنيف ويتحدث عنها في المجالس وحوانيت الوراقين. وقد اطلع على كتاب الفصول والغايات وعلى ترجمة المتنبي الثمينة الملحقة بكتاب الإبانة للعميدي، وهما أندر من الكبريت الأحمر (والراجح عندي أن نسختيهما الباقيتين في عصرنا هما اللتان وقف عليهما البديعي، ولا يتّسع المقام لتفصيل الأدلة) . ولكنه لم يقف على شيء من نسخ المعجز الكثيرة هذه ، ولم يسمع ببقاء الكتاب إلى عصره، وهو إنما ذكر اسم المعجز نقلاً عن ترجمة المتنبي تلك، واقتبس في أوج التحري من كتب المعري السبعة التي رآها وليس المعجز من بينها .

ولعل الذي يزيل هذا الإشكال أنه كتب الصبح المنبي في حلب قبل سنة ١٠٥١، كما يتّضح من مقدمته وتقاريظه، كما يتّضح من إحدى نُسخه المؤرخة في تلك السنة. فهذا ربما يفسر جهله بالمعجز الذي خرج منسوبًا إلى المعري من دمشق بعد بضع سنوات (ولا يمتنع أن يكون اطّلع عليه بعد فراغه من تأليف كتابيه) . أمّا ابن الحسام فإنه ألف رسالة الكافوريات بعد سنة ١٠٥٢ بيقين كما يظهر من بعض كلامه فيها – أي بعد حضوره إلى دمشق – فلا عجب أن يقتبس فيها من المعجز ! أمّا إن كانت النسخة بحوزته عندما كان في حلب، فتفسير ذلك أنه لم يكن يُطلع البديعي على مكنون خزائنه، أو أنه آثر أن يختصّ رسالته بهذه المأثرة أعني الوقوف على شرح أبي العلاء!

ولم يسمع بالمعجز رجلان من أعظم علماء العصر : الشهاب الخفاجي المتوفى سنة ١٠٦٩، وتلميذه عبدالقادر ابن عُمر البغدادي المتوفى سنة ١٠٩٣ رحمهما الله . لقد كان حرصهما بالغًا على اقتناء نوادر الكتب ولقاء العلماء، وسافرا كثيرًا إلى الشام والروم والحجاز، وقال بعض العلماء للبغدادي (ما أظن هذا العصر سمح برجل مثلك)، فقال (جميع ما حفظته قطرة من غدير الشهاب) . فمع ما كانا عليه من الشهرة وسعة العلم والبسطة في الرزق وكثرة الترحال ومعرفة العلماء والأعيان – والوراقين بلا شكّ – لم يقفا على هذا الكتاب الكبير المنسوب لأبي العلاء المعري . ولا غرابة في ذلك من حيث الأصل لولا كثرة النسخ المكتوبة في عصرهما . فهذا دليل واضح على أنه لم يكن معروفًا لعلماء الشام ومصر في تلك الفترة، وإنما كان معروفًا لدى هؤلاء الأعيان والنسّاخ فقط .

والبتّ في هذا الأمر يحتاج إلى دراسة النسخ المنسوبة إلى أبي العلاء وغير المنسوبة، وما يحمل منها اسم المعجز وما أغفل فيها الاسم، وتحديد تواريخها وتشجير الصلة بينها . وأظن أنها ترجع إلى أصل واحد إذا صحّ ما قيل عن سقوط شرح الأبيات الأولى من جميع النسخ وتلفيق ذلك من شرح الواحدي (وهذا هو الواقع في أكثر النسخ، ولكن بقيت نسخ تحتاج إلى مراجعة) . والذي

يبدو لي أن مُزور الكتاب كان يصنع منه النسخة بعد النسخة – وربما كان يستأجر ناسخًا بعد ناسخ لهذا العمل الشاق – ويختص بها أفرادًا بأعيانهم من الأتراك الذين يتوسَّم فيهم السخاء والشغف بالنوادر، مُدركًا أنها ستبقى حبيسة في خزائنهم والأصل لديه ينسخه متى شاء لمن شاء . أما العلماء كالخفاجي والبديعي والبغدادي فلا يعنيه أمرهم ، بل إن جهلم بالكتاب يُعينه على نيل أغراضه لأنهم أقدر على فضح التزوير !

ثم رأيت للبديعي – رحمه الله – هذه الغريبة ! فإنه قال في الصبح المنبي ١٠٤ عن أبي الطيب (رأيت له قصيدتين في هجاء كافور ومدح سيف الدولة، ونقلتهما من خط أبي منصور محمد بن إسماعيل الثعالبي، وقال إنهما وُجدتا في رَحْله لما قُتل وعملهما بواسط) . وقد أطال الثعالبي ترجمة المتنبي في اليتيمة، ثم جعلها كتابًا قائمًا برأسه، وذكر فيها خبر مصرعه، فلم يشر إلى هاتين القصيدتين ولا إلى دفاتر المتنبي، ولم يذكر أحد من القدماء أن الثعالبي رآهما في الدفاتر . وقد صرح بعض الرواة عن أبي الطيب بأنهما منحولتان، ولا يحتاج الباحث إلى جهد كبير ليدرك من ألفاظهما ومعانيهما أنهما منحولتان حقّاً. فوجودهما في دفاتر المتنبي باطل بلا شك ما دام يتضمن الإشارة إلى القصيدتين، واطلاع البديعي على خط الثعالبي موضع شك، وقدرته على تحقيق خطه موضع شكّ ! فالظنُّ أن بعض الوراقين غشَّه بتلك الأوراق وهو يشتغل بجمع أخبار المتنبي، وزعم له أنهما بخط الثعالبي. وطالما انفضح الكذب بمثل الغلط في قوله (أبو منصور محمّد بن إسماعيل الثعالبي)؛ لأنه أبو منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل . هذا إذا كان البديعي صادقًا، وفي كتابه كثير من التدليس .

فلا أستبعد أن يكون هذا الوراق أو غيره وضع اسم أبي العلاء على هذا الشرح ودسَّه إلى ابن الحسام وأمثاله من الأثرياء .

(٥) وقوف رجل ثالث عليه .

رأيت في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية صورة نسخة حسنة من ديوان المتنبي يوجد أصلها في خزانة تشستربتي برقم ٤١٧٥، وقد ضاع قليل من أولها وآخرها . ولاشك بأنها مكتوبة بالموصل في أوائل القرن السابع لأن الناسخ كتب بخطه في موضعين (أخبرني أمين الدين ياقوت رحمه الله)، وهذا الرجل العالم الخطاط مات سنة ٦١٨ .

والمهم أنه يوجد على أطرافها نقول كثيرة بخطوط مختلفة أكثرها من شرح الواحدي، ومنها نحو عشرين نقلاً بخط قارئ متأخر يظهر أنه من أهل العلم لأنه يختار في النقل، وكلها ينتهي بكلمة (فورجه) . فاستخرجتها وقابلتها على المعجز المنحول فوجدتها جميعًا فيه ، بل وجدت أن عبارتها تشبه عبارة نسخة المتحف البريطاني المرموز لها في التحقيق بحرف (ب) المكتوبة سنة ١٠٧٦.

ولاغرابة في النقول على الهوامش، ولكن الغرابة أن تنسب هذه النقول إلى ابن فُورُجَة، وبخاصة أن الكتاب منسوب في نسخ كثيرة إلى شيخه أبي العلاء المعري! ولا أرى تفسيرًا لذلك إلا أن الكاتب كان بين يديه نسخة من هذا الكتاب العجيب منسوبة عمداً إلى ابن فُورَّجَة ! ولا يظهر ما يدعوه للكذب؛ لأن التزوير في نسبة هذه التعليقات لا يفيده في شيء، وهو يختلف كثيراً عن تزوير كتاب قائم برأسه . ولا حاجة للتوسع في دحض نسبة الكتاب إلى ابن فورجة؛ لأن المصنف نقل كلام ابن فورجة منسوبًا إليه في موضعين، وغير منسوب إليه في عشرات المواضع (على ما فصل في المقالة الأولى)، ولم يُحفظ أن ابن فُورجة شرح ديوان المتنبي بتمامه .

فهل أخرج ذلك المزور (طبعة أولى) من الكتاب منسوبة إلى ابن فُورجة، قبل أن يتفتق ذهنه عن إخراج الطبعة الثانية منسوبة إلى أبي العَلاء، ثم الطبعة الثالثة باسم معجز أحمد؟ ! لا أرى ما يمنع من ذلك، ولعل البحث يُسفر عن نسخة من هذه الطبعة الأولى .

(٦) نسخة أخرى منه .

وليعلم أن نسخ هذا الكتاب كثيرة غير ما ذكر المحقق في مقدمته، وهذا مما يزيدنا شكّاً في أمره؛ لأن النسخ الأخرى تتفق مع غيرها من حيث الزمان والمكان والنقص.

فتزداد الحيرة والغرابة لتماثل هذه النسخ الكثيرة وظهورها في عصر واحد وبلد واحد، مع جهل العلماء بالكتاب في القرون السابقة، بل وفي تلك السنوات أيضًا .

فمن ذلك أن في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض نسخة من شرح الواحدي برقم ٣٦٩٧، كتبها أحمد بن محب الدين الخياط الحنفي، وتدل التمليكات عليها على أنها نسخة شامية! وقد كتب الناسخ بخطه نقولاً طويلة على أطرافها تفنن في إخراجها على شكل مثلثات ومربعات، وختم كلا منها بعبارة (انتهى معرّي) (٢) . وهذه النقول وافرة جداً بحيث يجوز عدّها نسخة جديدة للمعجز المنحول . والغريب أنه في هوامش الأوراق الأولى نقل شروح الواحدي بحروفها وختمها بالعبارة نفسها(انتهى معري) مع أنها توجد في الصفحة نفسها منسوبة للواحدي! وما ذلك إلا لأن بداية النسخة التي ينقل منها ملفقة من شرح الواحدي كغيرها، ولكنه لم يكرر خطبة الكتاب لأنها لم تكن في أصله !

إن من علامات صحة نظرية ما، في منطق البحث العلمي، أن تفلح في تفسير المستجدّات . فلو سُئلت أيها القارئ الكريم – بعد معرفتك بتواريخ النسخ – أن تُقدِّر تاريخ كتابة هذه النسخة، فماذا ستقول غير أنها كُتبت في النصف الثاني من القرن الحادي عشر؟ وهذا هو الواقع تمامًا لأنها مكتوبة في سنة ١٠٥٦! وهي فيما أرى حلقة أخرى في قصة تزوير الكتاب، فإن الناسخ لم يكتب النقول على أطراف نسخة موجودة من شرح الواحدي، بل كتب شرح الواحدي أولاً، وأبقى فراغًا واسعًا على أطراف الأوراق يكفي لنصوص الكتاب الآخر . وأقرب تفسير لذلك أن المزور طلب من الناسخ ذلك لأنه يريد استغلال شرح المعري بطريقة أخرى، وهي صنع نسخة تشتمل على الشرحين لإهدائها أو بيعها .

(٧) الشبه بينه وبين التكملة للصقلي .

ثَمت أمر آخر ربما يفيد في كشف أسرار هذا الشرح المنحول ورده إلى صاحبه . فقد اتضح لي أن التشابه قوي جداً بينه وبين كتاب (التكملة وشرح الأبيات المشكلة من ديوان أبي الطيب المتنبي) لأبي عليّ الحُسين بن عُبيدالله الصقلي المغربي، وأن مصنف المعجز هو الذي ينقل من التكملة . فينبغي أن يكون من أهل القرن الخامس فما بعده لأن الصقلي يستشهد بأقوال ابن فورجة المتوفى سنة ٤٦٠ تقريبًا . وإليك البراهين القاطعة على هذه الدعوى :

١- قال صاحب التكملة ٨٨/١ في شرح قول أبي الطيب :

تُضاعة تعلم أنني الفتى الذي ادخرت لصروف الزمان

(قُضاعة : بطن من تَنُوخ ، يقول : هذه القبيلة تعلم أني فتاها الذي أعددته لصروف الدهر وحدْثانه)، ويقابله في المعجز المنحول ١٢١/١ (قُضاعة بطن من تنوخ وهم من بني قحطان، يقول : هذه القبيلة تعلم أنني فتاها الذي أعددته لصروف الزمان وحِدثانه)، وهو عين القول الأول بحروفه مع زيادة قليلة . وقد استشهدتُ بهذا الكلام المعكوس في المقالة الأولى على أن الكتاب ليس لأبي العلاء الذي يدرك أن قضاعة جذْمٌ عظيم من أجذام العرب تنضوي تحته قبائل كثيرة ومنها قبيلته تنوخ . فمن اللافت للنظر أن نجد الغلط بحروفه في التكملة . وهذا النوع من الأغلاط الفاصلة بالغ الدلالة لأنه لا يقع بالمصادفة. ومجدي يدل بني خندفٍ على أن كلٌ كريم يماني .

٢- وفي شرح البيت التالي :

ومجدي يدل بني خِنْدفٍ
على أن كل كريم يماني

يقول صاحب التكملة ٨٨/١ (خِنْدَف : أمهم ... يقول: يدل على شرفي في بني خندف أن كل نسب كريم هو من أهل اليمن)، وهو كلام مضطرب صوابه (يدلّ شرفي بني خندف على أن) وأظنه من أغلاط النسخ أوالتحقيق . والمهم أن قوله (خندف : أمهم) صحيح لا غبار عليه مع ما فيه من إبهام، فأراد صاحب المعجز بيانه فقال في ١٢٢/١ (خندف : أم العرب، يقول : يدلّ شرفي العرب كلهم على أن كل كريم هو من أهل اليمن لا من ربيعة ومضر). والشبه بين

الكلامين قويٌ، ولكنه لجهله بالأنساب غلط بذكر ربيعة ومضر والعرب كلهم (ومعلوم أن اليمن وربيعة وبعض مضر ليسوا من أبناء خِنْدِف) . فهذه الأغلاط الجديدة دليل ملموس على الناقل والمنقول منه .

٣- وفي التكملة ٥٤/١ (يصف ازدياد الوجد، وتحول الجسم والصبر بَعُدَ البُعْد) .
وتجد هذه الجملة المسجوعة المتكلفة في المعجز ٦٠/١ حرفًا بحرف .

٤- وفيها ٥٦/١ (يقول : لعل هذا الأمير هو الممدوح إذا رأى ذُلي في هواها يشفع لي إليها، أي العشيقة التي جعلتني في الهوى مثلاً مضروبًا كسائر عشاق العرب، ووجه تشفعه إليها أن يصل جناحه بمال يصل به إلى المراد منها ويحظى عندها بمكانة وهذا من قول أبي نواس...) واستشهد ببيت . وذلك كله بحروفه تقريبًا في المعجز ٦٢/١ .

٥- وفي التكملة ٩٥/١ (العَنَم : نوع من الثمار مخروط أشبه الأشياء في هيئته وحمرته بالبنان المخضوبة اسمه بالفارسية انكلنك، وقيل إنه ليّن الأغصان، وقيل شيء يخرج من الشجر) ، ولم أجده بهذا النظام في غير التكملة من الشروح المتداولة (ويأتي القول في هذه الإشارة إلى اللغة الفارسية) .
ويقابله في المعجز المزور ١٢٣/١ (العَنَم: قيل إنه دودة حمراء تكون في الرمل تشبَّه بها البنان، وقيل نبت، وقيل نوع من الثمار مخروط أشبه الأشياء بالبنان اللينة المخضبة، وقيل شجر ليّن الأغصان، وقيل شيء يخرج من الشجر كالثمار)، فساق تفسيرين من عنده أو من الشروح الأخرى، ثم الثلاثة التي في التكملة بالترتيب نفسه والعبارة مع تصرف قليل.

٦- وفي التكملة ٩٧/١ والمعجز المنحول ١٣٦/١ يقولان (أرى صاحبَ مالٍ فقيراً من المروءة والإنسانية)، ولا توجد هذه الجملة في الشروح المعروفة . فلا ريب في أن تتابع الكلمات حرفياً لا يأتي من توارد الخواطر، وليس في بيت أبي الطيب ذكر الإنسانية .

٧- ويقول صاحب التكملة ١٥٦/١ - ١٥٧ (الجلل ههنا : الأمر العظيم وهو أيضًا الأمر الهين ... والأغن : الذي يخرج نطقه من الخيشوم . والشيح: نبت معروف وهو من نبات نجد وخاصيته أن ينعم ما رعته من المواشي .
وقد نقد الصاحبُ هذا البيت فقال : المصراعان يتبرأ أحدهما من الآخر تبرُّئي من آل سفيان أو آل مروان!
وقد كان قال أبو الطيب على زعم البرجي :

جَلَلا كما بي فليك التبريحُ
أوْ لا فَتَبْرِيحُ الهَوَى تَرْوِيحُ
لله منْ رَشَأ أَغَن مُهفْهف
أغذاءُ ذا الرَّشأ الأغَنِّ الشَّيحُ

والتفسير على هذا الوجه : ليكن التبريح عظيما كما بي وإلا فإنه ترويح إذا لم يكن مثل تبريحي، ثم قال : لله ذلك الرشأ من بين الظباء الذي في صوته غُنة دقيق الخصر غذاؤه الشيح الذي ينعم به أمثاله)، انتهى كلامه، ولا وجود لهذين البيتين المزعومين في نسخ الديوان ولا في أي شرح من الشروح المعروفة .
فأغار الشارح المجهول على هذا الكلام إذ يقول في ٢٢٩/١ (الجلل : الأمر العظيم ههنا وهو أيضًا الأمر الهين... والأغن : الذي يخرج صوته من الخيشوم . والشيح : نبت معروف وهو من نبات نجد وهو ينعم المواشي إذا رعته . يقول : ليكن التبريح والشدة عظيمًا كما بي ... وقيل إن أحد المصراعين ينافي الآخر، ولا مطعن فيه. وقد كان ما قاله المتنبي على زعم بعضهم :

جَلَلا كما بي فليك التبريحُ
أوْ لا فَتَبْرِيحُ الهَوَى تَرْوِيحُ
لله منْ رَشَأ أَغَن مُهفْهف
أغذاءُ ذا الرَّشأ الأغَنِّ الشَّيحُ

ومعناه على هذا : ليكن التبريح عظيمًا كما بي وإلا فإنه ترويح إذا لم يكن مثل تبريحي، ثم قال : لله من رشأ، ومعناه عجبًا من الرشأ الذي في صوته غُنَّة

مهفهف دقيق الخصر غذاؤه الشيح الذي ينعم به أمثاله) . والتشابه بين الكلامين بليغ كما ترى، وتواردهما على إيراد هذا التخريج وهذين البيتين المصنوعين يدل دلالة قاطعة على أن أحدهما ينقل عن الآخر، وتفصيل الكلام وذكر الأسماء في التكملة يقطع بأنها الأصل المنقول منه .

وتتأكد هذه النتيجة بالرجوع إلى رسالة الصاحب بن عباد (الملحقة بكتاب الإبانة للعميدي، الصفحة ٢٤٠)، فسوف نجد الكلام فيها مصروفًا إلى بيت آخر من شعر أبي الطيّب وهو قوله (تتقاصر الأفلاك عن إدراكه)، وليس فيها خلل في هذا الموضع. فلا أدري أغلط الصقلي، أم أن نسخته من رسالة الصاحب مختلفة . والمهمّ أن مصنف المعجز إذ يقول (وقيل إن أحد المصراعين ينافي الآخر) كان يتابع ما في التكملة بلا شكّ . ولا يخفى أن المتابعة على مثل هذا من أقوى الأدلة على التناقل .

٨- وأورد في التكملة ١/١٣٠ هذا البيت الذي يصف فيه رفاق السجن، غير مشروح :

لصوصٌ أطاعُوا أبا مُرَّةَ
بِتَرْكِ الرُّكُوعِ وتَرْكِ السُّجُودِ

وليس يوجد في أكثر من نسخ الديوان – مع أنه يوجد في قليل منها – ولا في الشروح المعروفة . فمن الغريب أن يرد في المعجز ١/١٩٦ ولا أرتاب في أنه أخذه من التكملة . ويوجد بعده في المعجز بيت آخر لا يوجد إلا عنده وهو قوله :

كَأَنِّي قُرِنْتُ بهم في الجحيم
أرى كل يوم وجوه اليَهُودِ

والظاهر أنه مزيد على الكتاب لأنه غير مشروح، ولأنه ورد في بعض النسخ فقط، ولأنه فاسد بسبب تكرر كلمة اليهود في قافية بيت آخر من أصل القصيدة، وليس الإيطاء من عادة أبي الطيب .

٩- وقال في التكملة ١/٢٢١ (قوله «جُرِّدَ عنها غِشاؤها الأدَمُ» حشو لا فائدة فيه لإتمام البيت، وإذا اعتذرتُ له قلتُ إنما أراد تأكيد صفائها ورونقها لأن المرأة إذا كانت في غشائها مَصُونة كانت أصفى من المجردة وأحسن رونقًا، فكأنه قال : كأنها مرآة مطوقة ساعة جرّدتها من غشائها كما يقال «هذا ثوبٌ كما حُلَّ من الرّزمة» يريد تأكيد جدته .ومع ذلك فقوله الأدم حشو لا فائدة فيه)، فهذا نقد وتوجيه فوق الشرح المعتاد ينسبه المؤلف إلى نفسه ولا يوجد في غير التكملة . فاحتوى عليه صاحب المعجز ١/٣٢٨ وعزاه إلى مجهول وهذا كلامه (قوله «جُرد عنها غشاؤها الأدم» قيل حشو لا فائدة فيه، وقيل أراد تأكيد صفائها فكأنه قال : كأنها مرآة مطوقة ساعة ما تجرد من غشائها كما يقال «هذا ثوبٌ حل من الورقة» قيل مع هذا إنه لا فائدة له ، والأولى أنه بدل)، وكلمة «الورقة» تصحيف . وانظر إلى قول الصقلي (ومع ذلك فقوله الأدم حشو لا فائدة فيه) وهو تأكيد ما قاله أولاً ولا جديد فيه، فكرره الناقل في مكانه من السياق! أما الجملة الأخيرة (والأولى أنه بدل) فهي إضافة من عنده أو من شرح آخر غير التكملة .

١٠- قال صاحب التكملة ١/٥٠ عن أبي الفضل الذي مدحه أبو الطيب بالقصيدة الطُولية الغريبة (قيل : إنه كان نصرانيّاً فأسلم ويريد أن يكالمه من حيث هو). وهو رأي غريب جداً لا يوجد في الشروح، والشعر يدل على خلافه. ولكن صاحب المعجز ١/٥١ ردّده وزاد فيه فقال (ويقال إن هذا الممدوح كان نصرانياً فأظهر الإسلام وهو متهم بالتنصر فأراد أن يستكشفه عن مذهبه فأورد عبارات النصارى)، وهذه الزيادة باطلة .

لا حاجة للإسراف في ضرب الأمثلة بأكثر من هذا، ولا تكاد صفحة من التكملة تخلو من جُمل توجد في المعجز المنحول بحروفها أو باختلاف يسير. ويتضح من بعض ما مرَّ أن كلا منهما مُفيد جداً في تصحيح الكتاب الآخر وتفسير إشاراته، وحَسبك بهذا دليلاً على أن هذا (المعجز!) يقوم أقوال الناس، فما أبعده عن أبي العلاء المعري! كما يتضح منها أنه هو الآخذ

من التكملة ، بدليل أنه ينقل منها بلفظ (قيل) ويختصرها ويزيد عليها أقوالاً أخرى، وينقل أغلاطها ويقع في أغلاط جديدة . وفي النص السابع غيّر عبارته (على زعم البرجي) فصارت (على زعم بعضهم) وطرح اسم الصاحب بن عبّاد. فلا يُتصور أن الصقلي نقل من المعجز وأنه بحث واستقصى حتى عثر على الاسمين .

ويقوي ذلك أن نسخة مكتبة ولي الدين من التكملة مؤرخة بسنة ٥٧٠، ولا شك بأنها ليست نسخة المؤلف لأن فيها أغلاطًا لا تأتي منه كقوله في صدر الكتاب (ونافسه في منزلة تراه إياها أدبه) والصواب الواضح (بَوَّأه) فليصحَّح ثمة . فالكتاب قديم له موطئ قدم في التاريخ، والأشبه أنه من كتب القرن الخامس (ويأتي مزيد بيان عن عصره) . أما المعجز المنحول فلا نعرف عصره على وجه اليقين، ولكن نُسَخه متأخرة .

وبين الشرحين ضروبٌ أخرى من الشبه :

١ – فكلاهما يدرج أقوال الشراح في أثناء كلامه بلا توثيق غالبًا .

٢ – وكلاهما يبدأ بشرح الألفاظ ثم يستهل شرح المعنى بكلمة يقول .

٣ – وليسا على معرفة قوية بالحقائق التاريخية والجغرافية المتصلة بشعر المتنبي .

٤ – ولا نجد فيهما إشارات كافية عن صاحبيهما مثل ذكر المصنّفات والأشياخ والحكايات المفيدة .

٥ – ولم ينقلا من شرحي الواحدي والمعري على شهرتهما، ونقلا من كتب ابن فُورجة تلميذ المعري .

٦ – ولم يطّلع عليهما ابن المستوفي صاحب النظام ولا ابن عدلان مؤلف التبيان، على كثرة الشروح التي وقفا عليها .

٧ – وهما مرتبان على تواريخ القصائد كشرح الواحدي لا على الحروف كالفسر واللامع والتبيان .

وأشار محقق التكملة في مقدمته ١٢/١ إشارة عابرة إلى التشابه بين الكتابين ، ولكنه ظن أن الصقلي كان ينقل من شرح أبي العلاء المعري! ووقع محقق شرح ابن الإفليلي غير مرَّة في مثل هذا الوهم، ومن ذلك إشارته في المقدمة ٨٢/١ إلى التطابق بين مقدمات القصائد عنده وعند المعري . والواقع أنها أخبار مرويّة وهي موجودة في طبعة عبدالوهاب عزام وفي عدد من نسخ الديوان، فلا غَرْو أن ينقلها ابن الإفليلي لأنه يريد إخراج شرح يغني عما سواه . أما أبو العلاء فلا حاجة له بها لأنه يشرح أبياتًا دون أبيات، فوجود المقدمات الطويلة دليل آخر على أن المعجز مدسوس عليه .

(٨) أضواء على التكملة .

رأيت أن أصل البحث السابق ببحث عن كتاب التكملة ومصنِّفه أبي عليّ الصقلي، بدلاً من عقد مقالة مستقلة لهذا الغرض ، لما بين الكتابين من صِلات . فلا تخلو هذه التكملة من مشكلات عويصة لم يلتفت إليها المحقق أنور أبو سويلم، ويحسن الإلماع إليها لأنها تلقي أضواء جديدة عليه وعلى مؤلفه :

فأولاها أن أبا عليّ الصقلّي أراده ، فيما يظهر للقارئ بادي الرأي، أن يكون تتمة لشرح آخر . والدليل على ذلك تسمية الكتاب (التكملة)، وقوله في المقدمة مخاطبًا حامد بن أبي بكر الشاوي المؤدّب (وأتممتُ ما في يدك من شرح هذا الديوان سيد الدواوين)، وقوله في آخرها (وهذا حينٌ أبتدي بشرح هذا وأبْني على بعض ما عندك) .

ولم أجد ما يشير إلى الشرح المقصود تكملته، ولم يقل المحقق عنه شيئًا . ولا أظن أن المطلوب كان إكمال نسخة ناقصة من الفسر مثلاً، لأن ذلك يُلتمس عند الوراقين. وظن فؤاد سزكين في كتابه ٣٦/٤/٢ أنه ربما يكون تكملة شرح ابن سيده، ولا يصحّ ذلك ولا دليل عليه؛ لأن شرح ابن سيده تامّ على شرطه : إذ يتضمن شرح الأبيات المُشكلة في جميع الديوان . وظاهرٌ أن هذا الرأي مُشيَّد على أن التكملة من كتب المغاربة، ويأتي بسط القول في ذلك .

وأشهر الشروح المغربية الناقصة شرح الوزير أبي القاسم الإفليلي القرطبي المتوفى سنة ٤٤١ رحمه الله، وفيه شرح نصف الديوان من أول السيفيات . وأكمله

تلميذه أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري المتوفى سنة ٤٧٦ – رحمه الله – بكتاب أشعار الصِّبا، وفيه شرح النصف الأول من الديوان . فإن كان أبو علي الصقلي يعيش في المغرب في أواخر القرن الخامس فيجوز أنه أتم شرح ابن الإفليلي أيضًا . ولكن يقف في سبيل هذا الظن أنه شرح أربعًا وعشرين قصيدة من السيفيات، بل شرَح الديوان كله كما يأتي بيانه .

على أن كلمة (التكملة) إنما جاءت واضحة جلية في نسخة أحمد الثالث، أما نسخة ولي الدين العتيقة فلم ينشر المحقق صورة ورقة العنوان فيها إن كانت باقية، ونشر صورة خطبة الكتاب وفيها كلمة غير واضحة ولكنها ليست (التكملة)، فيما بدا لي، وكأنها تشبه أن تكون (الشفاء) مثلاً ولست أدفع أن اسم الكتاب هو (التكملة)، ولكن الأمر يحتاج إلى مزيد من التوثيق .

وثاني مشكلات الكتاب : أنه لم يقف عند الأبيات المشكلة بل شرح الجميع . فلا معنى إذن لعبارة (شرح الأبيات المشكلة) في اسم الكتاب، إلا إنْ كان المراد شرحها في أثناء الشرح العام، ولكن هذا يصدق على جميع الشروح التامة . ويتضح من نموذج نسخة أحمد الثالث أن عنوان الكتاب فيها (التكملة من شرح الأبيات المُشكلة) وهو تعبير غريب بعض الشيء .

والثالثة وهي متعلّقة بالسابقتين : أن نسخة مكتبة ولي الدين – وقد بقي منها الجزء الأول – تبدأ بشرح القصيدة السادسة والخمسين من الديوان إلى القصيدة الثانية والتسعين بعد المئة وهي الرابعة والعشرين من السيفيات، وفي خاتمتها إشارة إلى الجزء الثاني . أما النسخة الأخرى في مكتبة أحمد الثالث – وقد بقي منها المجلدة الأولى أيضًا – فتبدأ بشرح القصيدة الأولى إلى السابعة بعد المئة، وقال الناسخ (تم النصف الأول من شرح ديوان المتنبي، يتلوه إن شاء الله قوله ...) فمجموع الباقي من النسختين يتضمن شرح ١٩٢ قصيدة، أي أشفُّ من النصف . ولا بأس في أن نفترض أن الجزء الضائع يشتمل على شرح بقية الديوان . فكيف تليق ترجمة شرح كامل بالتكملة ؟

والذي أميل إليه أن الصقلي صنف لأبي حامد كتابًا صغيرًا، لعلّه كان قاصرًا على شرح المُشكل، فرغب إليه أن يشرح الديوان بتمامه، فاستجاب وصنف هذا الكتاب وسمّاه (التكملة وشرح الأبيات المُشكلة من ديوان أبي الطيب المتنبي)، وسمّاه التكملة لأنه بناه على مادة الكتاب الأول . وقوله (وأتممتُ ما في يدك من شرح هذا الديوان)، وقوله (وأبني على بعض ما عندك) يشهد لذلك . فهذا الظن يحلّ هذه الإشكالات الثلاثة .

ورابع مُشكلاته : أن خطبة الكتاب جاءت بتمامها في النسختين، ثم انفردت النسخة الثانية بإسقاط دُعاء الختام في آخرها ووضعت في مكانه فصلاً قصيرًا فيه بعض أخبار المتنبي مختومًا بدعاء مختلف، ثم شرعت في شرح القصائد الأولى، وبعد ذلك تتفق النسختان ابتداء من القصيدة السادسة والخمسين! فاتصال الكلام في نسخة ولي الدين العتيقة يرجح أن هذا النقص البليغ لم يقع بسبب خرم فيها أو في أصلها . ولا عِبرة بقول المحقّق مراراً (سقط من نسخة ولي الدين)؛ لأنه لا دليل على أنه كان فيها فسقط أو أنه كان في أصلها فتركه الناسخ . وأقرب تفسير له أن يكون المؤلف أخرج الكتاب مرتين .

(٩) هل التكملة مَغْربية .

وخامس مشكلات التكملة وأهمها تتصل بمصنفها أبي علي الصقلي المغربي : فإن المحقق فسَّر عبارة (الصقلي المغربي) بأنه كان من أهل صقلية ثم انتقل منها إلى المغرب، وأن انتقاله منها ربما كان عند سقوطها بيد الإفرنج سنة ٤٨٤ (وليس ذلك بلازم لأن سقوطها لم يكن كالأندلس، بل ظل الإسلام فيها لعدّة أجيال) (٢) . وقد بحث عنه في المصادر المغربية والأندلسية، وسأل أهل المعرفة بهذا الباب، فلم يَجد شيئًا .

فلما اتضح لي وقوف صاحب المعجز المنحول عليها، وأن أحدًا غيره لم يقف عليها فيما يظهر، وأن المعجز بناء على ذلك ينبغي أن يكون من كتب المغاربة – رأيت أنه لا يحسن المضي في هذا الطريق إلا بعد تحرير أصل المسألة، إذ يجب ترسيخ القاعدة قبل التفريع عليها . فتبين أن أدلة المحقق ضعيفة جداً، وأن القرائن

الدالة على أنه مشرقي غير قليلة وإن لم تصل إلى مرتبة الدليل القاطع. وإنما قطفتُ هذه الدلائل من الجزء الأول المطبوع، ولعله يوجد غيرها في بقية الكتاب :

* فالرجل غير مذكور في كتب التراجم، ولا يوجد دليل على أنه من أهل صقلّية إلا كلمة (الصقلي) . وهو دليل لا يكفي لأن الرجل قد يُنسب إلى بلد ما لمجرد أنه وُلد فيه أو لأنه بلد آبائه أو لغير ذلك من الوشائج .
* ولا يوجد دليل البتة على انتقاله إلى المغرب، أمّا كلمة (المغربي) فلا تعني بالضرورة أنه من المغرب الأقصى – أي ما يعرف في زماننا بالمملكة المغربية – وإنما تعني ما يقابل المشرق . فإذا قال القدماء إن فلانًا مغربي فإنهم يقصدون أنه من البلاد التي تقع وراء مصر . بل ربما أدرجوا مصر في عداد بلاد المغرب، كقول ابن العميد لأبي الطيّب (كان يبلغني شعرك بالشام والمغرب)، يعني مصر . ويمكن تفسير ذلك بأنه مغربي بهذا المعنى العام الذي يشمل صقلية، ولا يعني بالضرورة أنه صار من أهل المغرب الأقصى .
* والعادة أن ينسب النازح إلى بلده الأول فحسب، كالخطيب التبريزي وعلي بن حمزة البصري وابن القطّاع الصقلي، فإنهم هاجروا من بلادهم إلى بغداد وصقلية ومصر وبقي انتسابهم إلى الأمصار الأولى . فالاستشهاد باللقبين على أنه ارتحل من صقلّية إلى المغرب الأقصى لا وجهَ له إلا أن يرد النص عليه .
* بل لعل وصفه بالمغربي يَدُلُّ بعض الدلالة على أنه كان يعيش في المشرق، فقد جرت عادة الناس قديمًا وحديثًا على نسبة الغرباء إلى البلاد التي جاءوا منها . ولا غرابة في تنقل العلماء في بلاد الإسلام، ومثله انتقال أبي الحسن المتيم راوية أبي الطيب إلى بُخارى ولقبوه هناك بالإفريقي والمغربي أيضًا . ورأيت في إنباه الرواة ٢/٢٢٠ في ترجمة ابن المعلم النحوي المتوفى سنة ٥٣٢ قول القفطي (وأبوه صقلي وجده أصبهاني) . وقد نزح أبو الحسن عليّ بن موسى بن سعيد، الأديب المؤرخ المعروف، من الأندلس إلى المشرق فقيل له (الأندلسي المغربي)، وسَمَّى كتابه المشهور (المُغْرب في حُلى المَغْرب)، ويعني مصر وما وراءها .
* وليس في التكملة ذكر شيء من أسماء المغاربة والأندلسيين وتآليفهم وكلامهم على الديوان، ولا شيئًا من رواياتهم عن أبي الطيب وتلاميذه، مع أهميتها وقوّة أسانيدها لديهم . ومن الغريب أن يشرح الديوان رجل صقلي مغربي فلا يستشهد بعلي بن حمزة البصري – راوية أبي الطيب الذي مات في صقلية سنة ٣٧٥ – وابن قادم وابن العريف وابن الإفليلي وأمثالهم من أثبات الرواة، بينما يذكر أسماء بعض المشارقة من أهل فارس وغيرها . فهذا مما يزيد الشكّ في كونه نشأ في صقلية لأن النازح يحرص في العادة على ذكر أشياخ بلده الأول.
* قال في صدر الكتاب (حدثني من أثق به، قال : كنت بخراسان)، وساق خبرًا عن الاستشهاد بشعر المتنبي في خُطبة الجمعة هناك . فهذا أشبه بكلام رجل يعيش في بعض بلاد العجم .
* وأشار في المقدمة إلى بعض حُساد المتنبي الذي استمسك بأبيات له رديئة (فادّعى عليه اللحن والإحالة وبغى عليه التعسف والغثاثة ، وإنما ذلك لفرط الحسد وما يعانيه من الكمد حين عجز عن مضماره وتعثر في أذيال غباره) . وأراه يشير إلى الصاحب بن عباد لأنه أقرب من ينطبق الكلام عليه، ومعلوم أنه من بلاد فارس.
* ومثله قوله في أحد النصوص التي مرّت (العَنَم : اسمه بالفارسية انكلنك)، فهو أقرب إلى أن يكون قول عارف باللغة الفارسية .
* وهو يستشهد بأقوال ابن فُورُجَة من دون أقوال شيخه أبي العلاء المعري . وبعيد أن يقع هذا من رجل يعيش في أقصى المغرب لأن الشيخ أشهر عندهم من التلميذ . وقد وقع مثل ذلك من الواحدي – وهو خراساني نيسابوري – فإنه استشهد بأقوال ابن فُورُجَة ولم ينقل من كلام أبي العلاء إلا ما وجده في كتب ابن فُورجه (وقد حرّرتُ هذه المسألة في بحث منفرد) .

* وأقوى دلالة قوله في الصفحة ٢٢١ (ليس لهذه البحيرة عيبٌ غير أنها تجري في بلدٍ أهله سُفُلٌ سُقّاط، وهذا مثل قول الناس في أصفهان : جَنةٌ فيها كِلاب!). فالأقرب أنه من تلك النواحي .
* لقد بقي من التكملة نسختان مشرقيتان مختلفتان كل الاختلاف وعلى إحداهما أشعار فارسية . ولم يبق منه نسخ مغربية مع حرص المغاربة على شروح الديوان . ولا عبرة أيضًا بقول المحقِّق إن إحداهما مغربية ! فإن للخط المغربي سمات معروفة ليست فيها .

وذهب مصطفى عليان في مقدمة شرح ابن الإفليلي ١٢٢/١ إلى أن صاحب التكملة أفاد من شرح ابن الإفليلي المتوفى سنة ٤٤١، مع العلم بأنه لم يصرِّح بالنقل منه ولم يذكر اسمه أصلاً ، واستشهد على ذلك بثلاثة نصوص من الكتابين . فهل يصحّ ذلك؟ لم أجد لديه شيئًا من التفاسير التي انفرد بها ابن الإفليلي، وتأملت النصوص الثلاثة فلم أجدها تشهد لهذه الدعوى، بل إنها تدلّ على أنه لم يطّلع عليه؛ لأن العبارة في اثنين منهما مختلفة تمام الاختلاف . أما النص الثالث الذي تواردا عليه وهو قوله (الفِطام منع الصبي من الرضاع، والتوراب لغة في التراب)، فهو حقّاً موجود في التكملة بلفظ الطفل بدلاً من الصبي، ولكن لا دلالة فيه لأنه الشرح المعجمي المعتاد وليس كلامًا إنشائيّاً فيه رأي واجتهاد، ولا حاجة بالصقلي لأخذه من شرح ابن الإفليلي، ولو أخذه لأخذ معه عشرات النصوص الأخرى بحيث لا يرتاب الناظر في صحة الدعوى (كما مضى في الكلام على أخذ صاحب المعجز المنحول من التكملة) . فهذه قرينة أخرى على أنه مشرقيّ وإلا ما كان ليجهل شرح ابن الإفليلي المشهور لدى المغاربة .

(١٠) حامد بن أبي بكر المؤدِّب الشاوي.

صرّح أبو علي الصقلي في المقدمة بأنه صنف التكملة أو كتب بها (إلى حامد بن أبي بكر المؤدِّب الشاويّ)، وأجمعت عليه النسختان مع سعة الخلاف بينهما . وقد ذهب ظنُّ المحقِّق رأسًا إلى المغرب، فقال جازمًا (الشاويّون هم رعاة الشاء في المغرب، ينتسبون إلى قبيلة شاوة البربرية) . وبنى عليه تقديره لعصر المؤلف بقوله (وهذا قد يشير إلى أن المؤلف قد شرح الديوان بعد هجوم الإفرنج على جزيرة صقلّية سنة ٥٠٠ [كذا] وأنه رحل مع من رحلوا إلى بلاد المغرب العربي)، وسرَد التكملة مع الشروح المغربية وعدَّها الأثر الباقي من مدرسة صقلية .

أقول : لا أعرف مدى صحة الكلام عن تلك القبيلة، ولا أدري كيف تكون الكلمة عربية بربرية في آن واحد . والمنتظر إذا كان بربريّاً شاويّاً تصنف له الكتب أن يكون من رؤساء الدولة المرابطية وأعيانها، ولكن وصفه بالمؤدِّب لا يُعين على ذلك . والمنهج العلمي يقتضي عدم الاستدلال بالكلمة على أنه من أهل المغرب إلا إذا أُمِنَ التصحيف وعرف ذلك الرجل وثبت أنه من أولئك القوم .

وقد فُوجئت، وأنا أجيل النظر في المسألة، أن المحقق أقام بناءه على جرُف هارٍ! فإن نموذج نسخة مكتبة أحمد الثالث الذي نشره مشكورًا على الصفحة ٢١/١ يشهد على شدة حرص الناسخ – رحمه الله – على ضبط الكلمات بالشكل الكامل، حتى إنه ليضع علامة الهمز فوق الياءات المهموزة، ويضع ثلاث نقاط تحت السين أحيانًا لئلا تُظن شينًا، ويضع علامات أخرى فوق بعض الحروف للدلالة على أنها غير منقوطة، ويضع الشَّدة فوق الحرف الأول إذا كانت قواعد التجويد توجب إدغامه في آخر الكلمة السابقة مثل (كَمَن ربُح)، ويميز ألف الوصل عن ألف القطع، ودقائق أخرى غير ذلك . أما الشدة فيكتبها غالبًا بالطريقة المعروفة أي بثلاثة أسنان ، وربما حذف السنّ الثالثة أحيانًا فتظهر كأنها رأس سين . وهذا ما وقع له في كتابة كلمة (الساوي) ، فإنه وضع شدة ذات سِنَّين وفوقها فتحة، فقرأها المحقق (الشاوي) منقوطة بلا شدة! وطريقة الناسخ واضحة جدّاً في عدة كلمات مثل (الدواوين) في السطر العاشر، فقد ضبط الدال فيها كما ضبط سين (الساوي) تمامًا، وكلمة (السايرة) في السطر الثاني عشر وكلمة (السانحة) في السطر الثالث عشر فقد

ضبط السين فيهما كالسين هناك. وفي كلمة (سيّار) في الورقة الأخيرة كتب الشَّدَّة كالمعتاد في متن البيت وكتبها على الطريقة الثانية في الشرح، أما كلمة (النّدّ) في آخر بيت من النسخة فإنه كتب الشَّدة الأولى فوق النون بالطريقة الثانية والشدَّة الثانية فوق الدال بالطريقة الأولى ! ويشهد لصحة هذا الكلام طريقته في نقْط الشين والثاء، فإنه يكتب النقاط الثلاث جليلةً منفصلة متميزة، وقد تكرَّر نقط الشين عشرات المرات في النموذج فلا نجد في أي منها تشابهًا مع طريقته في كتابة الشَّدَّة . ولا حاجة لإطالة القول في ذلك لأن النقاط إنما تُكتب مجتمعة في خطوط بعينها كخط الرقعة . ويحسن بالقارئ الكريم أن ينظر الصور المنشورة في التكملة .

أما في نسخة ولي الدين فالكلمة أقلّ وضوحًا بسبب التصوير . ومع ذلك لا يرتاب الناظر في أنها (الساوي) بالسين أيضًا، لأن الرمز الذي فوق السين فيها يشبه الشدة وإن لم تتضح ملامحها، ولكنه لا يشبه نقاط الشين بحال ؛ لأن الناسخ ينقط الشين بثلاث نقاط جليلة لا غموض فيها . وفي الصورة شينات غير قليلة لا إشكال في قراءتها.

فهذا الأمر المهمّ لم يفطن إليه المحقق، مع أن الذين كتبوا في مناهج التحقيق حرصوا على التذكير بأهمية معرفة طريقة الناسخ في الخط والضبط والإعجام، والتمرس بذلك قبل الشروع في قراءة المخطوطة . ويدلّ على عدم إتقانه لهذا الأمر أنه يصف إحدى النسخين بأنها مغربية .

ثم إذا تأملت اسم الرجل (حامد بن أبي بكر المؤدب الساوي) أدركت أن الكلمة المؤخرة ينبغي أن تشير إلى بلد لا إلى قبيلة؛ لأن القبيلة ألصق بالإنسان، فتقدم على الأوصاف العارضة كالتأديب . فتقول مثلاً (أبو عمرو الشيباني اللغوي) ولا تقول (أبو عمرو اللغوي الشيباني) . ويجوز تقديم بعض الأوصاف العارضة على بعض حسب الحاجة، فتقول (فلان اللغوي الأديب أو الأديب اللغوي) .

فلو كان من قبيلة شاوة فالوجه أن يُقال (الشاوي المؤدب) ولا يُستساغ العكس، أمّا إذا كان مؤدبًا من أهل ساوة فلا بأس بتقديم إحدى الكلمتين على الأخرى .

فإذا ذهبنا نستنطق دواوين العلم عن (السّاوي) بالسين فلن نستغرب – بعد الذي سلف – أن تشير مرة أخرى إلى بلاد فارس! فإن ساوة بلدة معروفة على الطريق بين همذان والريّ، وفي القاموس ٣٤٨/٤ (بلد معروف)، وقد سمّى الحريري المقامة الحادية عشرة باسمها . وقال ابن حجر في تبصير المنتبه ٧١٣/٢ (الساوي : كثير، وبالمعجمة صاحبنا عبدالقادر بن محمد بن طريف الشاوي كان معنا وكان خيارًا ، وفي طيئ شاوي الجنب لقب المعتر ابن بولان ، من أولاده جماعة) . فلم يذكر أحدًا ممن يلقب بالساوي لشهرة الأمر وكثرته، وذكر بعض من يلقب بالشاوي لقلتهم ولم يقل إنهم من البربر . وفي تاج العروس ١٩٠/١٠ (ساوة بلد معروف بالعجم بين همدان والري، غاضت بحيرتها ليلة مولد النبي ﷺ ، وقد نُسب إليه خلقٌ كثير من المحدّثين) (١) .

وخلاصة الأمر أن الاعتماد على كلمة (الشاوي) في تقرير انتقال المؤلف من صقلية إلى المغرب وتصنيفه الكتاب هناك : باطل بالمرة مادامت الحال كذلك .

(١١) البُرْجِيّ .

بقي أمر قويّ الصلة بالمسألة ، وهو التعريف بالبرجي الذي استشهد الصقلي بكلامه : فهل هو رجل مغربي أم مشرقي؟

لقد ترجم له المحقق الفاضل في الحاشية ٢٩/١ بقوله (لعله الشاعر عبدالحميد بن عبدالحميد البرجي ... وربما كان من شراح ديوانه الذين لم تصل إلينا شروحاتهم)، وأعاد ذلك في ١٥٧/١ فقال جازمًا (هو الشاعر عبدالحميد البرجي، ولعل هذين البيتين من نظمه ضمّنهما بيت المتنبي، ومثل هذا كثير عند شعراء المغرب والأندلس)، وأحال في الموضعين على جزء المغرب والأندلس من الخريدة ٢٠٩/١ . فإن صحّ كلامه ففيه بعض الدلالة على موطن المصنف . فإذا فتّشت لم تجد إلا السراب،

لأن العماد إنما قال (عبدالحميد بن عبدالحميد البرجي : بَرْجة حصن من نواحي المرية)، ثم بيتان من الشعر لا غير، ولم يقل إنه شاعر ولا عالم ولا ذكر له تأليفًا ولا اهتمامًا بالمتنبي ولا تضمينًا لشعره ولا شرحًا لديوانه ، وليس له حضور ملموس في كتب الأدب والرجال الأندلسية. فلا يظهر مُسوِّغ لاستشهاد الصقلي به غير مرة في سيرة أبي الطَّيب وتفسير شعره . وهذا الأسلوب في الإحالة غير حسن من المحقق؛ لأنه يُوحي بأن كلامه الإنشائي مؤسس على كلام القدماء .

لقد كثرت أغلاط المحققين في باب التعريف بالأعلام: فإن كثيرًا منهم لأدنى شبه في الأسماء يجزمون بأن فلانًا المذكور في المتن هو فلان المترجم في كتاب كذا، فيحصل فسادٌ عظيم في نقد النصوص ومعرفة الرجال والتواريخ والحوادث والكتب وتمييز السابق من اللاحق . وقد وقفت من ذلك على غرائب لا تصدَّق، واستشهدت عليه في المقالة الأولى بتعريف عبدالمجيد دياب بالعَمْري على أنه أمية بن أبي عائذ الهُذلي، ثم اتضح أنه تصحيف أبي العلاء المعري.

وأضيف هنا مثالاً آخر يتصل بالشاعر الذي هجا المتنبي في صباه : فإن ابن العديم كتب بخطه في بغية الطلب ٢/٣٥ (الضبُّ الضُّرير الشاميُّ)، وفي زيادات الديوان مقطَّعة على النون تدلّ على أن اسمه الضَّبّ وأنه ضرير . فهو إذن شُويعر شامي مكفوف البصر خامل الذكر، وقد طار سوق الشعر لدى سيف الدولة فلم يُسمع له باسم . ولكن لقبه الغريب تصحف في بعض الكتب إلى الضبّي، ولعله تصحيف قديم . فقال أنور أبو سويلم مُعرِّفًا به ١/٢٨ (الضبِّي : أحمد بن إبراهيم المتوفى سنة ٣٩٩ من أصحاب الصاحب بن عباد ... إلخ). وأبو العباس الضبِّي هذا من أعيان القرن الرابع ومشاهير الكتاب البلغاء في بلاد فارس، وكان ينوب عن الصاحب بن عبّاد في حياته، وبعد موته تولّى في مكانه وزيرًا لفخر الدولة البُويهي وتلقب بالكافي الأوحد، ومدحه مهيار الديلمي وغيره، ثم جرت له أحداث إلى أن مات في بُرُوجرد في سنة ٣٩٨ أو السنة التي بعدها(*) . وفي بغية الطلب ٢/٤٥ قول أبي العباس (فلم يُعرِّج عليه ولا التفت إليه، فحقدها الصاحب حتى حمله على إظهار عيوبه في كتاب ألفه لم يصنع فيه شيئًا لأنه أخذ عليه مواضع تحمّل فيها عليه)، ويظهر من عبارته مَيْلٌ إلى أبي الطيب وشماتة بالصاحب بعد موته! وفي الصبح المنبي ٢٧٥ نبذة من رسالة له بناها على حلّ بيت لأبي الطيّب إعجابًا به. فكيف يقال إنه هو الضبّ الضرير الشامي الذي تلاسن مع المتنبي سنة ٣٢٤ أو قريبًا منها – ربَّما قبل أن يولد أبو العباس – لمجرد التشابه اللفظي بين الضبّ والضبي! وإذا لم يُسعف النقل فأين العقل ؟

والغريب أن يتكرر هذا الوهم بنصه وفصه عند محقق المعجز المنحول ٤/٤٣٥ إذ يقول (الضبي : أحمد بن إبراهيم – نسبة إلى ضبّة قبيلة – المتوفى سنة ٣٩٩ من أصحاب الصاحب بن عبّاد ... إلخ) ، وتمادى فحَرَّف الضبّ إلى الضبّي أينما وردت ! ثمّ اتضح أنهما صدرا عن مصدر واحد : فإن الشيخ ابن عاشور – رحمه الله – سبقهما إلى هذا الوهم بعينه في حاشية الواضح ٧ فنقلاه كما هو غير مُسند إليه .

فلا ريب، بعد هذا الاستطراد، أن تعريف المحقق بالبرجي يدخل في هذا الباب، كتعريفه بالشاوي تمامًا . وسبب وقوعه أنه ذهب يلتمسه في المصادر الأندلسية لأنه يجزم بأن التكملة من كتب المغاربة . وهذا الغلط مؤثر جدًّا؛ لأنه يصرف الباحث عن الطريق الصحيح لمعرفة عصر الصقلي وبلاده (ومصنّف المعجز الناقل عنه)، فينبغي إذن بذل الجهد لمعرفة اسمه وزمانه ومكانه .

لم أجد من يُسمّى بالبرجي من أهل المغرب إلا رجلين: الأندلسي المذكور الذي ليس له صلة ظاهرة بالعلم والتأليف وشعر أبي الطيّب ، وأبا الحسن الجُذامي المحدِّث المتوفى بعد سنة ٥٠٦ (وترجمته في تكملة الإكمال لابن نقطة ١/٣٩٢)، وأمره من جهة المتنبي كالأول ، والظاهر أن لقبهما البَرْجي بفتح الجيم . أما المشارقة فهناك رجال كثير

يعرفون بالبُرجي بضمّ الجيم، نسبة إلى البُرج إحدى قرى أصبهان، وبعضهم معروف بالأدب والعلم والرواية وإن لم أجد دليلاً على تأليفهم شيئًا عن شعر المتنبي خاصة (٦) .

ثمّ اتضح بتوفيق الله أن البُرجي المذكور في الكتاب ينبغي أن يكون أبا القاسم الأصبهاني صاحب الكتاب المطبوع في تونس باسم الواضح في مُشكلات شعر المتنبي . وبيان ذلك أن الصقلي نقل في التكملة ٢٩/١ هذا الخبر (وأما مولده فقد حكى البرجي أنه كان بكوفة في محلة تعرف بكندة، وكان في صباه ذكيّاً نجيبًا ألمعيّاً، وكان يتعلم وظائف أهل مكتبه من شعر ولغة وإعراب، وكان يتخرّج قليلاً قليلاً ويتدرج حتى قال الشعر وهو صبي) . فلا شك – إن شاء الله – أن هذا الخبر مأخوذ من الواضح (الصفحة ٦)، وإن اختلفت العبارة بعض الشيء، وهذا نصّ كلامه (حدثني ابن النجار ببغداد أن مولد المتنبي كان بالكوفة، في محلة تُعرف بكندة بها ثلاثة آلاف بيت من بين روّاء ونسّاج، واختلف إلى كُتّاب فيه أولاد أشراف الكوفة فكان يتعلّم دروس العلوية شعرًا ولغة وإعرابًا، فنشأ في خير حاضرة وقال الشعر صبيّاً) .

فالتشابه بين الخبرين قويّ جدّاً لا يقع من باب المصادفة، ولا مناص معه من الإقرار بأن البرجي هو الأصبهاني، وهذا بيانه :

* أن صاحب التكملة لم يقل (قال البرجي) وإنما قال (حكى البرجي) أي نقل كلام غيره . وهذا هو الواقع لأن الأصبهاني روى الكلام عن ابن النجار (المؤرخ الكوفي المعروف المتوفى سنة ٤٠٢، وكان مولده فيها سنة ٣٠٣ التي ولد فيها أبو الطيب) .
* تطابق التركيب والكلمات في قولهما عن مولده (كان بالكوفة في محلة تُعرف بكندة)، والنصّ على أنها محلة لئلا يُظن أنها القبيلة .
* تواردهما على إغفال سنة ميلاد أبي الطيّب على شهرتها.
* الإشارة إلى المدرسة بلفظ الكتاب في الواضح وبلفظ المكتب في التكملة، وهما شيء واحد . وهذه الفائدة نادرة جدّاً لا يُعرف لها مصدرٌ إلا الواضح .
* إشارة الأصبهاني إلى أقران أبي الطيب (كتّابٌ فيه أولاد أشراف الكوفة) ، ويقابلها في كلام البرجي إشارة غامضة إليهم (أهل المكتب) والسياق يدل على أنهم كوفيون.
* الإشارة في الكتابين إلى الشعر واللغة والإعراب بهذا الترتيب .
* وصف الأصبهاني هذه العلوم بأنها (دروس العلوية)، ووصفها البرجي بأنها (وظائف أهل المكتب)، وهما بمعنى لأن الدروس هي الوظائف والمكتب كان للعلويين .
* قول الأصبهاني (وقال الشعر صبيّاً) يقابله قول البرجي (قال الشعر وهو صبيّ) .
* وقد اتفقا على ذكر الحكاية والمولد والمدينة والمحلة والمدرسة والشعر واللغة والإعراب وقول الشعر صبيّاً، تسعة أمور ، بالترتيب نفسه .

فهذه العبارات والفوائد النادرة والتراتيب لا تأتي جُزافًا، ولا مفرّ من التسليم بأن البُرجي هو أبو القاسم الأصبهاني، فهو الأصبهاني البُرْجي لأن البُرج من قرى أصبهان . ومعلوم أنه وُلد قبل مقتل المتنبي ولقي الرواة عنه وترجم له ترجمة جيدة نجد صداها في كتب اللاحقين، فيصلح لأن يقتبس منه صاحب التكملة .

أما أوجه الاختلاف بين الكلامين فهي يسيرة ، ويسهل تفسيرها بأن الصقلي لم يعمد إلى نقل كلامه بحروفه وإنما عبّر عنه بالمعنى وتصرّف فيه، أو أن نسخته كانت تختلف بعض الشيء عن المطبوعة .

وكاد محقق التكملة أن يضع يده على هذه النتيجة، إذ قال في الحاشية (هذه الرواية لابن النجّار صاحب تاريخ الكوفة – انظر : الأصبهاني، الواضح ٦) . فلم يفطن لاحتمال أن الصقلي نقل الكلام من الأصبهاني، وإلى احتمال أن يكون رجلاً واحدًا .

وتزداد الثقة بهذه النتيجة عند النظر في قول أبي عليّ

الصقلي في المقدمة ٢٨/١ في الكلام على لقب المتنبي (... والدليل على صحة ذلك أنه يعتذر إليه بقوله :

فما لك تقبل زُور الكلام
وقدر الشهادة قدر الشهود

وقد قال فيه بعضهم :

إلزم مقال الشعر تحظَ برتبة
وعن النبوة لا أبا لك فانتزحْ
تربحْ دماً قد كنت توجب سفكه
إن المُمَتَّع بالحياة كمن رَبِحْ (٧)

فأجابه أبو الطيب بقوله :

أمري إليَّ فإن سمحتُ بمُهجة
كرُمت عليَّ فإن مثلي من سمحْ

انتهى . فلم يذكر من أين نقل هذا الكلام . ويقابله من كتاب الأصبهاني (... فبقي يعتذر إليه ويتبرأ مما وُسم به في كلمته التي يقول فيها :

فما لك تقبل زور الكلام
وقدر الشهادة قدر الشهود
وفي جُود كفك ما جُدت لي
بنفسي ولو كنتُ أشقى ثمود

وقد هجاه شعراء وقته فقال الضبي :

إلزم مقال الشعر تحظ برتبة
وعن النبوة لا أبا لك فانتزحْ
تربحْ دماً قد كنت توجب
إن الممتع بالحياة لمن ربحْ

فأجابه المتنبّي :

أمري إليَّ فإن سمحتُ بمُهجة
كرمت عليَّ فإن مثلي من سمحْ

انتهي . فالتشابه واضح جداً في السياق والترتيب : فقد أورد أولاً كلمة الاعتذار واستشهد بشيء من القصيدة الدالية، ثمّ أورد بيتين على الحاء للشاعر الآخر، ثمّ جوابهما بيتًا واحدًا لأبي الطيب . وهذا يلفت النظر لأن الأبيات الحائية ثلاثة والردّ عليها ثلاثة أيضًا، فاختارا ثلاثة بعينها من المجموع، وهذا لا يكاد يقع بالمصادفة . ويقوي ذلك أن أبيات الضب والرد عليها لأبي الطيب نادرة جداً وليست في أكثر نسخ الديوان .

أما البيتان اللذان مرّا أعلاه (تبريحُ، الشيحُ) فلا وجود لهما في كتاب الواضح . ولا عبرة في ذلك ولا دلالة فيه على البرجي غير الأصبهاني، لأن النسخة الموجودة لا يُركن إلى تمامها بحيث تجزم أن ما ليس فيها لم يكن في الكتاب أصلاً، ولا يُستغرب تعدّد نُسخ الكتاب الواحد وزيادة بعضها على بعض . ويعزز ذلك أن ابن العديم اقتبس نصوصًا منه بأطول مما في المطبوع، ونصًا لا يوجد فيه، وقال محمود شاكر في ذلك (هذا دالّ على أن المطبوع مختصر اختصارًا مُخِلاً في بعض الأحيان) . أضف إلى ذلك أن الصقلي لم يقل إنه نقل البيتين من الواضح، بل يجوز أن يكون من كتاب آخر أو من رواية شفوية .

ويحسن إشعار القارئ الكريم بأن كتب الرجال والتراجم والشروح لم تذكر أبا علي الصقلي ولا أبا القاسم الأصبهاني (إلا أن يكون اعتمادًا على كتابيهما) . فمعرفة الصقلي المجهول بالأصبهاني المجهول، وكونه يتجاوز أصبهان المدينة المشهورة وينسبه إلى قرية من قراها، ثم يتخفف في التعريف به إلى هذه الكلمة الواحدة (البُرْجي) كأنه معروف مشهور : له دلالة لا تخفى على أنه كان قريبًا منه في الزمان والمكان . وما كان الناس في أصبهان يسمون، علماءهم (فلانًا الأصبهاني)، بل كانوا ينسبونهم إلى القرى والأحياء وما إلى ذلك .

فإذا صحّ أن البرجي أصبهاني تلاشى أساس آخر من الأسس التي كان يُظنُّ أنها تشهد بأن التكملة كتاب مغربي، وأصبح دليلاً يقوّي أنها من كتب المشارقة . واذكُرْ ههنا ما مضى من إشارات المصنّف إلى خراسان وأصفهان واللغة الفارسية وغير ذلك .

ثمّ وجدت البيتين (تبريحُ، الشيحُ) في مصدر ثالث، والغريب أنه أصبهاني أيضًا ! فيوجد على هامش نسخة من ديوان المتنبي في الإسكوريال هذه العبارة بخط الناسخ (قال السيد الإمام : قد رأيتُ في بعض

النسخ عجزًا للمصراع الأول وصدرًا للثاني)، وساق البيتين . والقائل أبو الرضا فضل الله بن علي بن عُبيدالله الحسني الراوندي، من علماء الإمامية في القرن السادس وله عدة مصنفات ومنها شرح على الحماسة موجود، وكانت وفاته في حدود سنة ٥٦٠ . ولا يخفى أنَّ روانَد بلدة من إقليم إصبهان، فكأنها رواية أصفهانية يعرفها علماء تلك النواحي .

(١٢) عن مؤلف الكتاب أبي عليّ الصقلي.

أما زمان الصقلي فالمعتاد بين الباحثين تحديده بأواخر القرن الخامس على وجه التقريب انطلاقًا من اجتهاد المحقق الفاضل . وهذا مع أنه ممكن فإنه مُشَيَّد على الأوهام التي فرغنا منها . وإليك ما وقع لي في هذا الشأن :

* الظن المشار إليه بأنه قريب من عصر أبي القاسم الأصبهاني (وقد عاش الأصبهاني على وجه التقريب بين سنتي ٣٤٠ و ٤٢٠) .
* قال في ٩٧/١ (يُروى : يُخرقها أي يُورثها خرَقًا وطيشًا، إلا أن روايتي : يُحرقها) . فقوله روايتي ربما تُشعر بأنه متقدِّم بعض الشيء . وقد زاد المحقق بعد هذا الكلام [أحسن] لأنه ظنّ أن الجملة غير مفيدة ، ومثل ذلك غير قليل في تحقيقه وتحقيقات كثير من الناس .
* استشهد في التكملة ٩٦/١ بشعر أبي الحسن التهامي المتوفى سنة ٤١٦ .
* واستشهد في موضعين بأقوال ابن فُورَّجَة معزوة إليه (انظر ١٩٦/١ و ٢٢٩/١، ولعله يوجد غيرهما في الأجزاء التي لَمّا تطبع) . وقال في ١٢٥/١ (يقول : إنهم مجتمعون حولك لا يتخلف أحد عنك إذا صحتَ : يا لجلهمة... إلخ) كأنه من كلامه، فقال المحقق (هذا التفسير منقول حرفيّاً عن ابن فُورَّجَة) وأحال على كتاب أبي المرشد ٨٤ (أقول : الكلام في الفتح لابن فُورُجة ١١٢). وقد عاش ابن فُورَّجَة فيما أرى بين سنتي ٣٨٠-٤٦٠ تقريبًا .
* ولم يستشهد بشيء من أشعار أبي العلاء المعري – وهو شيخ ابن فُورجَة – ولا تفاسيره لأشعار المتنبي (وإنما أقول ذلك اعتمادًا على الجزء المنشور وما يفهم من مقدمة المحقق). فيجوز أن يكون صنف التكملة قبل أن يشتهر اللامع في المشرق . ومعلوم أن أبا العلاء أملى اللامع في حدود سنة ٣٣٤ . أما ابن فورجة فالظاهر أنه صنف كتابيه قبل إملاء اللامع .
* ولا يخفى ما حُظي به شرح الواحدي من الانتشار والقبول منذ تأليفه سنة ٤٦٢ إلى اليوم، ولكن لم أجده يشير إليه بشيء . وقد نظرت في نصوص غير قليلة من الكتابين فلم أجد شبهًا في العبارة ولا قولاً معروفًا للواحدي نقله صاحب التكملة، فالظاهر أنهما متعاصران . ومن الغريب أن يتهمه المحقق بأنه أغار على شروح الواحدي وأبي العلاء وابن سيده أيضًا !
* هذا الكتاب ذكره الصفدي في الوافي ٣٤٤/٦ بين الشروح بقوله (قلتُ : والذي علمته من الشروح : ابن جني شرحان، الواحدي، المعري، ... ،أبو عليّ الحسن ابن عبدالله الصقلي) . وقال الحسن المتطبب في الجزء المنسوب غلطًا لابن عساكر (وأما من تكلم عن أبيات منه مشكلة أو صنف فيه مأخذًا، فمنه : كتاب الوساطة للقاضي الجرجاني ...وكتاب لأبي الحسن عليّ بن عبدالرحمن الصقلي) . والتشابه ملموس بين الاسمين، فلا يستبعد أنه وقع غلط لكثرة الأوهام في كلامه ولأن الشرح الذي بين أيدينا يشهد للصفدي .

كما أشار مصطفى عليان في ١٣٦/١ إلى أن شرح أبي عليّ الصقلي كان من مصادر المستوفي صاحب النظام المتوفى سنة ٦٣٧ . وهذا القول يحتاج إلى تحرير لأنه غير موجود في مقدمة النظام التي فيها ذكر المصادر ولا في الأجزاء المطبوعة التي اطلعت عليها .

ووجدت ذكر رجل من علماء اللغة والأدب يقال له أبو عليّ الحسن بن عبدالله الصقلي، وهو من تلاميذ أبي القاسم الزجاجي المتوفى بطبرية سنة ٣٣٧ . قال ابن

القارح علي بن منصور الحلبي في رسالته إلى أبي العلاء المعري ٦٣ (حدثني أبو علي الصقلي بدمشق، قال: كنتُ في مجلس ابن خالويه إذ وردت عليه من سيف الدولة مسائل تتعلق باللغة ..) وهو مترجم في تاريخ ابن عساكر ٣٢٢/١٣ (بتحقيق عمرو بن غرامة الغامدي) ومختصره لابن منظور ٢٣٨/٤ ومعجم الأدباء ٩٣٨/٢ وبغية الطلب ٢٦١/١٠ وبغية الوعاة ٥١٥/١ وغيرها . وذكر ابن عساكر أنه توفي بمكة وهو حاجّ سنة ٣٩١، وأنشد ما قيل في رثائه، رحمه الله .وليس هو مؤلف هذا الكتاب قطعًا على الرغم من تقارب الاسمين لأنه قديم عاصر أبا الطيب وأبا الطيب المتنبّي وسيف الدولة وابن خالوية في حلب، ويظهر أنه استقر في دمشق، وفيها لقيه ابن القارح، ولا أستبعد أن يكون مؤلف التكملة حفيده وسميُّه . وهذا على أية حال دليل آخر على أن الإنسان يجوز أن يُنسب إلى صقلّية وهو يعيش في المشرق !

وأشار مصطفى عليان في مقدمة شرح ابن الإفليلي ٥/١ إلى شرح مجهول المؤلّف في برلين (برقم ٩٤٥٧) وأن صاحبه تتلمذ علي أبي عليّ الصقلي وأشار إليه في الشرح كثيرًا، كقوله (روى أبو عليّ الصقلي «ولو كان قلبي خاليًا كان دارها»، هكذا قرأتُ عليه والرواية الأخرى غلط، وهما عندي متقاربتان) . ولا أدري أهو أبو عليّ المتقدم أم المتأخر، والأمر يحتاج إلى مزيد تحقيق . وروايته لذلك البيت تختلف عن رواية الواحدي والتبيان فالظاهر أنه قريب العهد من أبي الطيّب .

فالحاصل أنّ أبا عليّ الصقلي ينبغي أن يكون عاش في بعض بلاد فارس أو خراسان في القرن الخامس، والأقرب عندي أنه صنّف التكملة في أواسط القرن الخامس والله أعلم.

(١٣) عن تحقيق التكملة.

وقد بذل أنور سويلم جهده في تحقيق التكملة وفات عليه أشياء منها :

* زيادة عبارات غير قليلة من الشروح الأخرى ولاسيما من شرح الواحدي الذي أكاد أجزم – خلافًا للمحقق – أنه لم يقف عليه . ومن ذلك زيادة أوزان القصائد والقوافي بلا حاجة ماسّة، وهذا يخرج من باب التحقيق إلى باب الاستدراك على المؤلف .
* ورد السطر الأول من الكتاب هكذا (كتب الشيخ الإمام أبو علي الحسين بن عبدالله المغربي الصقلي) . ومراجعة نموذج نسخة أحمد الثالث تدلّ على أن عبارة (الشيخ الإمام) لم ترد فيها وجاء في عنوانها (الحسن) لا الحُسين خلافًا لهذا النص الوارد فيها أيضًا، وفي نسخة ولي الدين (الصقلي المغربي) . وقد أثبت المحقق على غلاف الكتاب (الصقلي المغربي) تبعًا لنسخة ولي الدين وفي خطبة الكتاب (المغربي الصقلي) تبعًا لنسخة أحمد الثالث . ولايخلو ترتيب الكلمتين من دلالة، ولكنه لم يُشر إلى هذا الاختلاف أصلاً مع أنّه عقد كلامه عن المؤلف على هذه العبارة .
* ذهب في المقدمة ١٢/١ إلى أن الصقلي استفاد من شروح المعرّي والواحدي وابن سيده . وأقول : أما المعرّي فالمقصود هذا المعجز المزوّر والصواب على العكس كما مضى، وأما الواحدي وابن سيده فلم أجد ما يدل على أنه استفاد منهما ولابدّ من البرهان الواضح في مثل هذه الدعاوى .
* وقال إنه شيعيّ المذهب، واستشهد عليه بشواهد باطلة فيما أرى .
* وغفل عن إثبات التمليكات التي على النسخ .
* ولم يذكر تاريخ نسخة أحمد الثالث، وفي كتاب سزكين أنها من القرن الثامن . ولم يلتفت إلى سقوط شرح عدد من الأبيات منها، فلربما رأى المؤلف إسقاطها لغرض ما .
* قال إن عنوان نسخة ولي الدين (التكملة وشرح الأبيات المشكلة) كالنسخة الأخرى، ولكنه لم ينشر صورة الصفحة، والذي في خطبة الكتاب كلمة غير واضحة كأنها (الشفاء)، ولكنها لاتشبه كلمة (التكملة) . ويتضح من الصورة أن عنوان نسخة أحمد الثالث (التكملة من شرح الأبيات المُشكلة)، فلم يُشر إلى هذا الاختلاف .

(١٤) ضوء على معجز أحمد .

تقرَّر فيما مضى أن مصنف المعجز المنحول اطّلع على التكملة ونقل منها نصوصًا غير قليلة، وأن التكملة لم تُرزق حظّاً من الشهرة ولانجد لها صدًى في الشروح اللاحقة، ولم يترجم لأبي عليّ الصقلي في كتب التاريخ والتراجم . ولهذا فإن اطّلاعه عليها ربَّما يدلّ على أن الكتابين خرجا من جهة واحدة من جهات العالم الإسلامي . فإذا صحّ ما ذُكر أعلاه عن التكملة فالأقرب أنَّ المعجز قد صُنّف في مشرق العالم الإسلامي أيضًا . وفي الكتاب شواهد غير قليلة تؤيد ذلك ، وإليك بعضًا منها :

* فجميع النسخ الباقية منه نسخ مشرقية، ولا أعرف له أية نسخة مغربية، حتَّى نسخة ابن عاشور في تونس مشرقية الأصل بلا شك .
* لم يُذكر فيه أحد من علماء المغرب والأندلس وإفريقية ولا تآليفهم . ولا أعلم أن أحدًا منهم ذكره أو وقف عليه مع كثرة الباقي من فهارسهم وأسانيدهم، ومع عنايتهم بشعر المتنبّي ومَيْلهم إلى التنويه بعلمائهم ومصنَّفاتهم .
* اطّلع المصنِّف على التكملة لأبي عليّ الصقلي ونقل منها كثيرًا من غير إشارة، ومضى بيان هذا الأمر بالتفصيل وأن الصقلي ينبغي أن يكون عاش في فارس أو ما حولها.
* واطّلع على كتب أبي عليّ بن فُورَّجَة وهو فارسي . وليعلم أنه اطّلع عليها بمعزل عن اطلاع الصقلي؛ لأن النصوص الموجودة منها في كل منهما لا توجد في الآخر.
* واستشهد بأشعار المعرِّي في سياق الشرح اللغوي، ولكنه لم ينقل شيئًا من اللامع العزيزي مع أن المقام يحثُّ عليه وأنه يستشهد بأقوال تلميذه ابن فُورَّجَة! فهذا أقرب أن يقع من رجل يعيش في فارس أو ما وراءها.
* واقتبس مرَّتين، ٣/١٥٨ و ٣/٢٩٦، من شرح المخزومي. وهو أبو محمد طاهر بن الحسين المخزومي، واسم شرحه فتق الكمائم، ويظهر أنَّه ضائع ولكن بقيت منه نصوص غير قليلة . وهذا الشارح قال فيه الثعالبي في تتمة اليتيمة (بصريّ المولد والمنشأ، رازي الوطن)، وأشار إلى وفاته بما يفهم منه أنه مات بعد سنة ٤٢٠ . والشاهد أنه مشرقي أيضًا .
* واستشهد في موضعين، ١/٣٢٥ و ٢/٧٩، بأقوال رجل يسمى البخاري، وكأنه صاحب شرح لديوان أبي الطيب. ولا يخفى أن استشهاده بكلام شارح غير مشهور منسوب إلى بُخارى التي تقع في أقصى المشرق أقرب إلى الدلالة على أنه من تلك الجهات .
* ولكنه لم ينقل شيئًا من شرح الواحدي على شهرته.
* ويلاحظ إحسانه في التعريف ببلدان المشرق كقوله في ٤/٣٣٧ (المراد بالشِّعب : شِعب بوّان وهو في أرض فارس، شِعب بين جبلين طوله أربعة فراسخ كلُّه شجر وكَرْم ولا تقع فيه الشمس على الأرض لالتفاف أشجاره)، وقوله في ٤/٣٤١ (النَّوبنْدجان: مدينة قريبة من شعب بوّان في طريق شيراز، إذا ارتحلتَ منها نزلت بالشِّعب)، وقوله في ٤/٣٩٣ (القفص : قوم من الأكراد في نواحي كرمان كان أهلكهم)، وقوله في ٤/٤٢٢ (ومن شيراز إلى بغداد مائتي فرسخ) . يقابل ذلك ضعف معرفته ببلاد الشام وتعريف المشهور منها بما لا فائدة منه. ومن ذلك قوله في ١/٧٦ (رُوي : نَخْلة بالمعجمة، قيل هي محلة بالكوفة، ورُوي بالحاء المهملة وهو الأصح وهو مكان بالشام، وقيل إنه على ثلاثة أيام من بعلبك)، وقال في ٢/١٦٩ (الفرات : نهر يجري من بلاد الروم ويمرُّ في حدود الشام من قِبَل المشرق) . وفي ٢/١٧٨ (الأردن : ديار فلسطين وما والاها)، وقال في ٣/٢١٠ (سيحان : نهر في بلاد الروم وقيل جبل)، ويقول في ٢/٤٣٥ (كفر عاقب : مدينة بالشام أو قرية)، وفي ٣/٣٠١ (اللقان : موضع ببلد الروم وقيل جبل) . وقال ٣/٢٦٠ (ضُمَير : اسم ماء في

السماوة، وقيل جبل عن يمين طالب مصر)، وقال ٣٢٨/٤ (الصَّحْصحان : موضع بقرب دمشق)، والصواب قول ياقوت في البلدان ٣٩٤/٣ (بين حلب وتدمر) . وجدير بهذه التعاريف الباردة أن تصدر من شخص بعيد عن قلب العالم الإسلامي .

* لمّا شرح بيت أبي الطيّب (من مُبلغ الأعراب) قال ٢٨٨/٤ (كأنه يُعرِّض بسيف الدولة) مع أن البيت ليس صريحًا في ذلك . فلمّا صار إلى قوله (ولو كانت دمشق) ٣٤٠/٤ راغ عن المعنى الواضح، ولم يقل إنه تعريض ببُخْل الفرس وكرم العرب .
* وقال في تفسير كلمة الدمستق ١٧٤/٣ (مثل اسفهسلار عند الفرس)، فكأنه كلام رجل فارسي .
* ومن فرائده أنه يستشهد في ٢٢٢/١ ببيت شاعر يسميه البُرْقُعي . وقد اتّضح لي بعد إطالة البحث عنه أنه صاحب الزَّنْج عليّ بن محمد الوَرْزَنيني الذي ادّعى أنه علوي وشبّ نار الفتنة العظمى في جنوب العراق إلى أن قُتل في سنة ٢٧٠ . فمن الغريب أن جمهور العلماء في العراق والشام إلى المغرب والأندلس يدعونه بألقابه المعروفة التي ليس منها البرقعي، وأن أهل خراسان والمشرق وهذا المصنف يسمونه البرقعي فحسب (وقد أفردت بحثًا لهذه المسألة) .

فالحاصل أنني أرى أن مصنف هذا الكتاب ينبغي أن يكون من أهل فارس أو خراسان أو غيرها من تلك البلاد المشرقية، ويجوز أن يكون عاش في أواخر القرن الخامس فما بعده . وقد شرح الديوان ثلاثة من المشارقة في القرن الخامس وهم (١) أبو منصور محمد بن عبدالجبار السمعاني المتوفى سنة ٤٥٠ (٢) أبو الحسين عبدالله بن أحمد الشاماتي المتوفى سنة ٤٧٥ (٣) أبو عبدالله سلمان بن عبدالله الحلواني المتوفى سنة ٤٩٣، وهذه الشروح الثلاثة ضائعة على ما وصل إليه علمي . ويجوز أن يكون هذا المعجز المنحول واحدًا منها، مع أن السمعاني متقدم بعض الشيء . ويجوز أن يكون متأخرًا عنهم وهو الأقرب، والله أعلم .

(١٥) التّبريزي لم يعرف معجز أحمد .

ذكرت في المقالتين أن أبا زكريّا التّبريزي ، وهو تلميذ أبي العلاء الذي أخذ عنه قُبيل وفاته، لم يعرف المعجز ولم ينقل منه شيئًا في المُوضِح وهو شرحه على ديوان أبي الطّيب . وكنت قلت ذلك بناء على أن من رأوا نسخته لم يذكروا أنه أشار فيها إلى المعجز. أما الآن فقد وقفت على الجزء الأوّل منه محققًا وعلى بقيته مصوّرًا، فوجدت أنه – وقد أقامه على النقل من اللامع والفسر – لم يذكر كتابًا يقال له معجز أحمد البتة . مع شدة الحاجة إلى ذكره :

* فالرجل تتلمذ على أبي العلاء، وجرت عادته في مصنّفاته على نقل ما تقابلها من كتب شيخه، فأدخل اللامع في الموضح، وذكرى حبيب في شرح ديوان أبي تمام، والرياشي في شرح الحماسة . ولايكاد يضيف شيئًا كثيرًا من عنده على المنقول من كتب السابقين .
* ويذكر في مصنفاته فوائد استفادها من أبي العَلاء أثناء القراءة عليه .
* فما دامت هذه حاله، فكيف يفوته وهو يشرح ديوان أبي الطيّب أن ينقل بعض النصوص أو كلها من ذلك الشرح الجليل المزعوم المسمى بمعجز أحمد، أو حتى مجرد الإشارة إليه .
* وقد عرف أبا العلاء شيخًا تجاوز الثمانين، فلا يستقيم أن يقال إن المعرّي ربّما ألف المعجز بعد رحيل التّبريزي عنه، ولا أنه ضاع قبل وصوله إليه .

فلا يرتاب الناظر في أن جهله بوجود الكتاب دليل قوي على أنه لم يوجد، وهذا واضح لمن تأمّله .

(١٦) نُسَخ المعجز .

يحسن بيان الموجود من نسخ المعجز وأرقامها وتواريخها لدلالة ذلك على ما مضى، وقد اعتمدت في هذا البيان على كتاب سزكين وبعض الفهارس ومقدمة محقق

المعجز، بالإضافة إلى ما وقفتُ عليه منها :

* مخطوطة مكتبة خراجي أوغلي رقم ٩٣٤ (الجزء الثاني، سنة ٨٣٢ أو ٨٤٢) . ووصفها رمضان ششن في نوادر المخطوطات ٢٦٢/١، وهي أقدم النسخ فيما يظهر، ولم تُنسب لأبي العلاء أصلاً .
* مخطوطة مكتبة داماد إبراهيم بإستانبول رقم ٩٥٣ (الجزء الأول، سنة ١٠٤٨)، ولا أعرف حالها من جهة العنوان والمؤلف . وهذه هي النسخة التي ذهب محقِّق الكتاب عبدالمجيد دياب إلى مكتبة إبراهيم بالإسكندرية بحثًا عنها .
* مخطوطة مكتبة فيض الله رقم ١٦٤٦ (الجزء الثاني، سنة ١٠٤٨)، لا أعرف حالها وكأنها تكملة التي قبلها .
* مخطوطة مكتبة نور عثمانية رقم ٣٩٨٠ (جزآن، سنة ١٠٥٧) . وهي منسوبة لأبي العلاء من غير تسميتها بمعجز أحمد، وخرمها مسدود من شرح الواحدي .
* مخطوطة مكتبة نور عثمانية رقم ٣٩٨١ (سنة ١٠٩٠) وظاهر كلام سزكين أنها نسخة ثانية غير الأولى وأنها غير تامة .
* مخطوطة مكتبة قولة بدار الكتب المصرية رقم ٢٥ (جزآن، سنة ١٠٥٩) . وهي نسخة خزائنية نفيسة مذهبة، منسوبة لأبي العلاء باسم معجز أحمد، وخرمها مسدود من شرح الواحدي .
* مخطوطة مكتبة طلعت بدار الكتب المصرية، وقد كتب عليها (اللامع العزيزي) وأُرِّخت بسنة ٧٧٩ . ووقف عليها محقق المعجز وقال في المقدمة ٥٢ إنها مختصر لشرح الواحدي مع زيادات وأن ذلك التاريخ مزور والصحيح أنَّها من مخطوطات القرن الثاني عشر على أبعد تقدير .
* النسخة التيمورية بدار الكتب المصرية رقم ١٢٠٠ شعر، وهي قطعة كبيرة من الجزء الثاني وليس عليها اسم المؤلَّف ولا العنوان . وقيل إنها من القرن العاشر تقديرًا، ولا دليل على ذلك .
* مخطوطة مكتبة ابن عاشور بتونس رقم ٩٣٩ (جزآن، سنة ١٠٥٩) . وهي منسوبة لأبي العلاء باسم معجز أحمد، وخرمها مسدود من شرح الواحدي .
* مخطوطة معهد الدراسات الشرقية في بطرسبرج (الجزء الأول، سنة ١٠٦٢) . وظاهر كلام صلاح الدين المنجِّد في مجلة معهد المخطوطات ٣٢٠/٦ أن اسمها معجز أحمد . ولم يتَّضح هل سُدَّ خرمها من شرح الواحدي والأقرب أنه كذلك . والأبيات فيها مكتوبة بالأحمر مثل بعض النسخ الأخرى .
* مخطوطة المتحف البريطاني رقم ٧٥٤٩ (الجزء الأول، سنة ١٠٧٦) . وكُتب على رأس الجزء وفي خاتمته أنه معجز أحمد لأبي العَلاء المعرِّي . وخرمها مسدود من شرح الواحدي .
* مخطوطة المتحف البريطاني رقم ٧٥٥٠ (الجزء الثاني، سنة ١٠٧٥)، لا أعرف حالها .
* مخطوطة المتحف البريطاني رقم ٧٥٥١ (الجزء الأول، القرن الحادي عشر)، وقال المحقق إنها من القرن التاسع بلا دليل . وهذه النسخة لم تُنسب إلي أبي العلاء أصلاً، وخرمها مسدود من شرح الواحدي .
* مخطوطة المتحف البريطاني رقم ٧٥٥٢ (الجزء الثاني، سنة ١٠٥٢)، لا أعرف حالها .
* وقرأت في المقتطف ١٥١/٥٨ أن نسخة المتحف البريطاني رقم ٥٩٢ – ويظهر أن الرقم تغيَّر – بخط عبدالغفور الخماش سنة ١٠٧٥ .
* مخطوطة مكتبة عارف حكمة رقم ٨٦، ولم يقف عليها المحقق. وهي أيضًا منسوبة لأبي العلاء من غير تسميتها بمعجز أحمد . واطَّلعت على صورتها في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، وهي نسخة جيدة بخط جيِّد، مجدولة بالذهب ومتنها مكتوب بالحمرة وطرَّتها بديعة، وليس لها مقدمة ولكن أولها منقول من شرح الواحدي كغيرها . ولم يُكتب عليها اسم الناسخ ولا تاريخ

النسخ، ويقدِّر المختصون تاريخ كتابتها بالقرن الحادي عشر .

* مخطوطة جامعة الملك سعود بالرياض على هامش شرح الواحدي، وخرمها مسدود منه، ومضى الكلام عليها بالتفصيل .
* مخطوطة برلين رقم ٧٥٧٤، لم يُذكر عليها اسم المؤلف ولا العنوان، (انظر فهرست برلين ٥٧٥/٦) . وهذه النسخة لم يقف عليها المحقِّق ولم يعلم بها، ولم أر من أشار إلى أنها لهذا الكتاب قبل الآن .
* مخطوطة مكتبة ميونيخ رقم ٥١٤ (الجزء الأول) وتنفرد عن جميع النسخ بالإغارة على خطبة شرح الواحدي أيضًا ! وقال المحقق إنها من القرن العاشر تقريبًا، وأن مقدمتها مُلحقة بها بخط مخالف تمامًا لخط الأصل . ولا دليل في الواقع على أنها من القرن العاشر، والنموذج الذي نشره منها ٤٤/١ يَدُل على أن المقدمة وشرح القصيدتين مكتوبة بخط وبقية الكتاب بخط آخر . وهو أمر في غاية الغرابة ويحتاج إلى تفسير لأنها تشارك غيرها في وقوع الخرم وسداده من شرح الواحدي وتزيد بأخذ المقدمة وتنقص بعدم التصريح باسم الكتاب والمؤلف .
* مخطوطة المكتبة التيمورية رقم ١٢٠٠ (الجزء الثاني، من القرن العاشر تقديرًا). وليس عليها اسم الكتاب ولا المؤلف.
* مخطوطة الأمير شكيب (الجزء الأول، لا يعرف تاريخها). وهي منسوبة لأبي العلاء من غير تسميتها بمعجز أحمد . وقال عنها الأمير إنها بخط بديع وفواتحها مموهة بالذهب ومتن الأبيات بالأحمر، وهذا يذكر بنسخة قوَلة ونور عثمانية وعارف حكمة . والغريب أنها الوحيدة في بلاد الشام التي هي مصدر أكثر النسخ إن لم يكن جميعها. ولم يقل كيف حصل عليها، ولعله اشتراها من بعض القيِّمين على الخزائن العثمانية .
* وفي إستانبول نسخ أخرى ومنها نسخة خزانة لاله لي رقم ١٨٢٥ وخزانة عاشر أفندي رقم ٩٨٥ (لا يُعرف حالها).

فالقديم من النسخ غير منسوب إلى مؤلف كما ترى، والباقي بعضه منسوب إلى أبي العلاء المعرِّي من غير بيان اسم الكتاب، وبعض سُمِّي معجز أحمد، وأكثرها إن لم يكن جميعها نسخ شامية، ويتميز بعضها بالتذهيب وتزويق صفحة العنوان لإهدائها إلى خزائن الأعيان . ومن الواضح على أية حال – إذا تجاهلنا التواريخ التقديرية التي لا برهان عليها – أن هذه النسخ سطعت فجأة وانطفأت فجأة في مدة زمنية قصيرة، والنسخة الوحيدة التي ربما نجزم بوجودها قبل القرن الحادي عشر هي نسخة مكتبة خراجي أوغلي غير المنسوبة . كما يلاحظ في بعضها مما لم يُنسب للمعري إكمال شرح القصيدة الأولى وبعض الثانية من شرح الواحدي كما وقع في النسخ المنسوبة إليه، فهذا دليل على أن سدّ هذا الخرم كان سابقًا على إلصاقه بأبي العَلاء .

ثم نجد – امتدادًا لهذا الأمر الغريب – أن عددًا غير قليل من مخطوطات الكتب المتصلة بالمتنبي مؤرخة في تلك السنوات ، فمن ذلك :

* الرسالتان الحاتميتان (مكتبة الحرم المكي برقم ٢٥٥، سنة ١٠٦٣) . ومعهما في النسخة نفسها كتاب الفتح الوهبي لابن جني، وتفسير أبيات المعاني لأبي المرشد المعري، وتنبيه الأديب لباكثير. وكلها مكتوب في السنة نفسها أو التي بعدها، ومن الواضح أن الكاتب أراد أن يضمّ هذه الكتب في مجموع واحد .
* الإبانة للعميدي (مكتبة أكسفورد، سنة ١٠٤٥) .
* الإبانة للعميدي (مكتبة بطرسبرج، سنة ١٠٦٥) .
* شرح أبي اليُمن الكندي (مكتبة فيض الله في جزأين،

سنة ١٠٥٥، ١٠٥٠)، وهو معدّ للنشر بتحقيق الأخ عبدالله بن الفلاح .

* الصبح المنبي للبديعي الذي صُنف ونُسخ في تلك الفترة كما مرّ .
* رسالة قلب الكافوريات لابن الحسام التي صُنفت في تلك الفترة .
* وأخشى أن بعضهم كتب اسم العُكبَري على نسخة التبيان في ذلك العصر، ويحتاج الأمر إلى تحقيق .
* وتدل فهارس المخطوطات على أن كثيراً جداً من نسخ الديوان والفسر وشرح الواحدي كتب في تلك الفترة.

هذه الصحوة المفاجئة في دراسة المتنبي تلفت النظر، ولابدّ أن أحدهم ألقى حجراً في الماء فمزّق ذلك السكون . وهذا يعيد إلى الأذهان قول المحبي في خلاصة الأثر ٣٥٣/٢ عن ابن الحسام (وكانت أيامه في الشام شامة في وجه الدهر، هي مواسم الأدباء وأعياد الفضلاء، وما اتفق في زمنه من نَفاق سوق الأدب ورواج سِعْرُ الشعر لم يتفق في زمن غيره من القضاة) فالذي أظنه أن الوراقين علموا برغبته في الكتب المتصلة بأبي الطيب – وأبي العَلاء أيضًا – فذهبوا يطلبونها ويستنسخونها ويبيعونها عليه فيجزل لهم الصلة، ثم ينسخونها لأمثاله من سُراة الأتراك . وفي هذا الجو وقع بعضهم على شرح مجهول فكتب عليه أنه لأبي العلاء المعري وباعه عليه، ثم كتب عليه معجز أحمد وباعه على غيره.

ورأيت في مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض صورة نسخة من شرح الواحدي، أصلها في مكتبة جامعة برنستون، وعلى وجهها (جميع شُراح ديوان المتنبي ... أبو العلاء المعري وسماه بمعجز أحمد، عُفي عنه) . والنسخة دمشقية بخط عبدالحي بن أحمد الحنبلي (٨) المعروف بابن العماد صاحب شذرات الذهب رحمه الله، كتبها في سنة ١٠٥٧، وقد ملكها سُليمان بن أحمد المحاسني خطيب الجامع الأموي المتوفى سنة ١١٨٧ . أما بيان أسماء الشراح فمكتوب بخطّ متأخر .

هذا؛ ويحسن النظر في خاتمة نسخة نور عثمانية الخزائنية المزوقة المحلاة بالذهب واللازورد المكتوبة بخط بديع، وهي قوله (كُتب برسم مولانا وسيدنا فخر قضاة الإسلام وشرف وُلاة الأنام قُدوة الأئمة العظام زُبدة الموالي الكرام بدار السلطنة العليا، القاضي سابقًا بمدينة قسطنطينية المحمية، حضرة شعبان أفندي دامت فضائله ومعاليه وطابت بالمسرة أيامه ولياليه . وتشرف بخدمة استكتابه واستنساخه العبد الفقير محمد أفندي بن الناشف التذكرة جي بدمشق الشام في سنة سبع وخمسين وألف). فهذا يدلّ بوضوح على أن ابن الناشف استصنع النسخة في دمشق على يد خطاط فنان وحملها إلى إستانبول لإهدائها إلى المولى شعبان أفندي وبالغ في تعظيمه وتحقير نفسه طمعًا في جوائزه، ومن هذا شأنه لا يعجزه أن يصنع نسخة ثانية وثالثة لغيره من أعيان الدولة العثمانية . ولم أجد له ترجمة، ويجول في خاطري أن له صلةً بتزوير معجز أحمد .

(١٧) مختصر معجز أحمد .

تحسن الإشارة إلى أن عبدالمجيد دياب – بعد نشره الكتاب منسوبًا إلى أبي العلاء المعري – حذا حذو القوم في تقليبه على مختلف الوجوه، فنشر كتابًا باسم خلاصة المتنبّي (الكويت : دار سعاد الصباح، ١٩٩٢). ويتضمن شرحًا لشعر أبي الطيّب من الشروح المعروفة ومنها معجز أحمد لأبي العلاء المعري كما قال .

(١٨) الصلة بين ابن أبي الإصْبَع وابن خِلِّكان.

كنت أشرت – في سياق نقد كلام ابن أبي الإصبع وابن خلكان – إلى أنهما تعاصرا بمصر ثمانية عشر عامًا إلى أن مات ابن أبي الإصْبع سنة ٦٥٤، وقلتُ (ربما عَرف ابن أبي الإصبع اسم المعجز من ابن خلكان أو العكس، ويقوّي هذا الظنّ أنهما أوردا الذكرى والعبث والمعجز بالترتيب نفسه) .

وهذا الاحتمال مُهمّ جداً؛ لأن وقوع الخطأ من أحدهما تبعًا للآخر أسهل تصورًا من وقوع كل واحد منهما فيه على انفراد، ولا يترك مجالاً لتقوية كلام أحدهما بكلام صاحبه .

لقد اتضح الآن أن الأمر أكبر من مجرد الإمكان النظري؛ فإن ابن خلّكان ولد في إربل القريبة من الموصل في سنة ٦٠٨، ثم في سنة ٦١٦ قدم ابن أبي الإصبع إلى هذه البلدة . يقول ابن الشعار الموصلي في قلائد الجمان ٢٠٠/٤ وترجم له ترجمة طويلة مفيدة، وقال في أولها (عبدالعظيم بن عبدالواحد بن ظافر بن الحسن بن عبدالله بن جعفر بن علي بن إسماعيل بن تميم ابن همام الطائي، أبو محمد المصري المعروف بابن أبي الإصبع . حدثني الصاحب أبو البركات المستوفي (١) -رضي الله عنه - قال : أخبرني عبدالعظيم أنه ولد بمصر في المحرم سنة ٥٨٩، وأصله من الميمون قرية من كورة بوش ، هكذا أملي عليَّ . ورد إربل سنة ٦١٦، شاب لطيف الأخلاق حسن القناة أسمر شديد السُّمرة طويل . سألته : أي أجداده أبو الإصْبع، فقال : هو عبدالله، وسمِّي بذلك لإصبع زائدة في يده، فهم يعرفون ببني أبي الإصْبع . ثم قال : وحدثني أنه سمع على أبي اليُمن الكندي رحمه الله كثيراً) ، ثم يقول ابن الشعار (خرج عن الديار المصرية وجال في أقطار البلاد الشامية ومدح ملوكها ولقي سلاطينها)، ويسوق أخباره وأشعاره مُسندة إلى رجال إربل والموصل . ويقول عنه ابن فضل الله العمري في مسالك الأبصار ٢٣١/٦ (وعليه تخرُّج جماعة من الأدباء) .

ولعل القارئ الكريم يدرك أن المستوفي هذا هو مؤلف الشرح الحافل على ديواني أبي تمام وأبي الطيب الذي سمّاه النظام (وقد طبع بعض أجزائه في بغداد بتحقيق خلف رشيد نعمان) . ويقول ابن خلكان في ترجمته ١٤٧/٤ (سمعت منه كثيراً وسمعت بقراءته على المشايخ الواردين على إربل شيئًا كثيراً)، فلا يمتنع أنه سمع من ابن أبي الإصبع في جملتهم على صغر سنه . ويقول عن حادثة الاعتداء على المستوفي (وغالب ظني أن ذلك كان في سنة ٦١٨ وأذكر القضية وأنا يومئذٍ صغير).

ويقول إحسان عباس في ترجمة ابن خلكان المنشورة في أول الجزء السابع ص٢٧ (وكان أكبر همّه أن يلقى الوافدين إليها ويأخذ عنهم) وهذا ينطبق على ابن أبي الإصبع . وتدلّ سيرته على شدة حرصه على لقاء العلماء والأدباء والشعراء وانعقاد حبله بحبالهم، ولا نكاد نجد رجلاً من مشاهير العصر في العراق والشام ومصر والطارئين عليها لم يعرفه ابن خلكان، وكان بخاصة محبّاً للشعراء والأدباء حتى بعض المجان منهم .

فمن الطريف أن يأتي ابن أبي الإصبع إلى إربل بلد ابن خلكان وعُمر ابن خلكان ثمان سنين، ثم يجولان في العراق والشام - لا أقول معًا - وينتهي المطاف بابن خلكان قاضيًا في مصر بلد ابن أبي الإصبع! ويتعاصران فيها ثمانية عشر عامًا إلى أن مات ابن أبي الإصبع سنة ٦٥٤ . لاشك في أن ابن خلّكان كان صغيراً في سنة ٦١٦، ولكن الصغار كانوا يحضرون مجالس العلم، ولعل ابن أبي الإصبع أقام في إربل بضع سنين فسمع منه بعد التمييز، ويجوز أنه جاء إلى إربل مرة أخرى فسمع منه بعد البلوغ، ويجوز أن يكون لقيه في بعض بلاد العراق أو الشام، وفارق السن بينهما كالمعتاد بين الشيخ والتلميذ. والمهم على أية حال أن ابن خلكان عندما جاء إلى مصر كان يعرفه بلا شك : إما لأنه شيخه وإما لأنه شيخ مشايخه . أقول هذا لتقريب المسافة بينهما، وإلا فلا إشكال أصلاً في تلاقيهما وتعارفهما في مصر وأخذ أحدهما عن الآخر لأنهما من رجال العلم والأدب .

ومن عرف أحوال القوم لايشك في ذلك، كيف لا وهم يرحلون لملاقاة الرجال والأخذ عنهم ، ويحرصون كل الحرص على علوّ الأسانيد بالقراءة على أشياخ أشياخهم؟

ومَن عرف طبع العلماء وشدة حرصهم على معرفة مصنفات المعاصرين وقراءتها ونقدها وعدم الاكتفاء بالكتب

القديمة، لا يشك في أن ابن خلكان – القاضي بمصر، المُكبُّ على كتابة تاريخ الرجال – لا يغفل عن لقاء رجل من علماء مصر وأدبائها وشعرائها ، ولا عن قراءة تحرير التحبير وبديع القرآن وغيرهما من تآليفه، ولا أن ابن أبي الإصْبَع يغفل عن الاتصال به وإطلاعه على مصنفاته .

واعلم أن أخبار معجز أحمد في جميع الكتب تعود في خاتمة المطاف إلى أحد هذين الرجلين : فلو افترضنا بلا تكلف – إن شاء الله – أن ابن خلكان سمع من ابن أبي الإصبع مشافهة أو قراءة أن شرح أبي العلاء يسمى بهذا الاسم ودعوى وقوفه عليه ، واستقر الاسم في ذهنه – لغرابته وجودته وتعبيره عن مبلغ إعجاب المعري بعبقرية المتنبي ، وتوافقه في الجرس مع ذكرى حبيب وعبث الوليد – فذكره في وفيات الأعيان = فإن خبر المعجز كله يصبح متعلّقًا بابن أبي الإصبع وحده! بل يجوز جداً أن ابن خلكان حين قال (وقال لي أحد المشايخ الذين أخذت عنهم: وقفت له على أكثر من أربعين شرحًا ما بين مطوّلات ومختصرات) كان يعني زكي الدين لا غيره ولم يشأ تسميته ولا الترجمة له لسببٍ ما (وكذلك لم يترجم للقفطي وابن العديم وابن الشعار وابن عدلان، وترجم لصديقه جمال الدين بن مطروح) .

وإن ذكره لهذه الشروح الأربعين يُعيد إلى الأذهان قول ابن أبي الإصبع في سرد مصادره في علم البديع (ولقد وقفت من هذا العلم على أربعين كتاباً [وكسرها على قسمين وسردها ثم قال] وشروح أبي العلاء الثلاثة : ذكرى حبيب وعبث الوليد ومعجز أحمد) . فمن المصادفات الغريبة – ولست أراها مصادفة بعد الذي أسلفت – أن يشتمل القولان، اللذان هما مناط الأمر كله، على هذه الكلمة وقفتُ، وعلى العدد أربعين لا غيره، وعلى كسر العدد على فئتين، وعلى ذكر معجز أحمد وإغفال اللامع ذي الشهرة الطائرة! مع العلم بأن الأربعين عدد وهمي في الحالتين، وذلك أن الشروح الحقة لم تبلغ أربعين ولا عشرين في القرن السابع، والشروح المجازية أكثر من ذلك بكثير، ومثله يقال كتب علم البديع . وتفسيره فيما أرى أن ابن أبي الإصبع يزعم في مواقف مختلفة أنه وقف على أربعين كتاباً في كذا! فسمع ذلك ابن خلكان وأثبته في كتابه .

وقد طار هذا العدد في الآفاق بفضل وفيات الأعيان: فيقول ابن فضل الله في مسالك الأبصار ١٥/٥ (حتى بلغت شروحه أربعين شرحًا، فمن بين بانٍ له صرحا، وبين مُبالغٍ فيه جَرْحا)، ويقول الذهبي في تاريخ الإسلام (وفيات ٣٥١ – ٣٨٠) ص١٠٨ (ويُحكى عن بعض الفضلاء قال : وقفت على أربعين شرحًا لديوان المتنبي ما بين مطول ومختصر) . ويأتي جامع النبذة الملحقة بالإبانة فيسوق الخبر معقبًا عليه بأسماء نحو أربعين كتابًا وفيها خلط كثير للوفاء بهذا العدد! وكنت أستمع إلى ندوة في التلفاز عن أبي الطيب فإذا بأحد الأساتذة المشاركين فيها يقول إن شروح الديوان بلغت أربعين ومنها معجز أحمد !

(١٩) غريبة أخرى من ابن أبي الإصْبَع .

مضى نقل كلام ابن الشعار الموصلي المتضمن ذكر نسب ابن أبي الإصبع ومولده نقلاً عن شيخه أبي البركات المستوفي الإربلي الذي أخذه من فم الرجل نفسه وقال (هكذا أملى عليّ) ثم قول المستوفي (سألته : أي أجداده أبو الإصبع، فقال : هو عبدالله، وسُمي بذلك لإصبع زائدة في يده، فهم يعرفون ببني أبي الإصبع) يعني جدَّ جدِّه . لم يسند ابن الشعار أسماء الأجداد إلى ابن أبي الإصبع بواسطة المستوفي، ولكنه من كلامه بلا شك، لأن قول المستوفي (سألته: أي أجداده أبو الإصبع، فقال : هو عبدالله) لا معنى له إلا أن يكون عليه أملى أسماء الأجداد وفيهم عبدالله .

فمن الغريب أن يقول المؤرخ الأندلسي المشهور عليّ ابن سعيد، وهو من أهل الضبط والتحقيق (زكي الدين بن أبي الإصبع، عبدالعظيم بن عبدالواحد بن ظافر بن عبدالله ابن محمد بن جعفر، هكذا أملى عليّ نسبه بالقاهرة في منزله، وأخبرني أنه من ولد ذي الإصبع العَدْواني، وأن مولده سنة ٥٨٨ بالقاهرة . وهو الآن حي، وذلك في سنة ٦٤٦) (١٠) . فأسقط من أجداده الحسن وزاد محمداً في موضع آخر .

فاختلاف كلامه في سنة مولده وأسماء بعض أجداده – وإن كان يسيراً – لا يدُل على رجل ضابط مُتْقن، ويشهد لما ورد في المقالة الأولى من بيان ضعف حظه من التحقيق والضبط والتدقيق . أما تفسيره لمعني اللقب فمتناقض جداً. وظاهر أن أبا البركات سأله في إربل سنة ٦١٦ أو قريباً منها، فأجاب بجواب يظهر عليه الصدق لأنه يتصل بعاهة بعض آبائه، فلمّا لقيه ابن سعيد سأله عن ذلك فابتكر جواباً جديداً يرتفع به نسبه إلى حكيم العرب في الجاهلية! والظاهر أنهما التقيا وتعارفا عند ابن العديم بحلب قبل لقائهما هذا في مصر، فإن ابن أبي الإصبع صنف النسخة الأخيرة من تحرير التحبير لابن العديم سنة ٦٤٠، وصنف له ابن سعيد كتابه المغرب، ولا تزال نسخة المُغرب الباقية عليها إهداؤه إلى ابن العديم .

ولا يقف البلاء في كلامه عند التناقض في تفسير اللقب، فإن دعواه بأنه من ذرية ذي الإصبع العدواني تتناقض مع انتسابه إلى طيئ وهو في إربل ! ومعلوم أن ذا الإصبع العدواني مضري لأن عدوان حي من قيس عيلان بن مُضر . فكأنه كان ينتسب مرة إلى قحطان وأخرى إلى عدنان ! وهذا من الكذب المخل بالأمانة ، وإذا كان لا يصدق في بيان هذه الأمور فكيف يُصدق في دعوى سعة الاطلاع والوقوف على معجز أحمد الذي لم يقف عليه غيره إلى اليوم ؟

وتحسن الإشارة – ونحن في هذا الباب – إلى أن قول محقق تحرير التحبير في مقدمته ٢٨ (لم أدْرِ كيف وصف الخمر وهو فقيه) . فأقول : لم أدْرِ كيف وصفته بأنه فقيه ! إذ لم أر أحداً وصفه بذلك فيما وقفتُ عليه من تراجمه، وفي أخباره وأشعاره ما يدل على أنه لم يكن من علماء الفقه والدين ، وهو إنما صنف بديع القرآن من منطلق البلاغة لا التفسير .

الهوامش

١ – وكلامه كله بأدلته وتعقيبه – وقد استغرق صفحة كاملة – سلخه محقق المعجز المنحول بحروفه وصرفه إلى نفسه !

٢ – انظر نموذجها في مقالة لمرزوق بن صنيتان بن تنباك، مجلة علامات ٤١/١٢، ١٤١٥، وتعقيب ناصر بن عبدالعزيز المانع في ٩٣/١٥، والمجلة تصدر عن النادي الأدبي في جدة .

٣ – يقول أبو الفداء ٢٠٣/٢ عن روجار ملك صقلية (سلك طريقة ملوك المسلمين ... وأسكن في الجزيرة الفرنج مع المسلمين ومنع من التعدي عليهم وقرّبهم) .

٤ – انظر أسماء بعضهم في معجم البلدان ١٧٩/٣ – وذكر أن أهلها سنة شافعية – والتكملة لابن ماكولا ٥٢١/٤ – ٥٢٣ .

٥ – انظر يتيمة الدهر ٣٣٩/٣ – ٣٤٧ ومعجم الأدباء ١٧٥/١ – ١٩١ والأعلام ٨٦/١ وغيرها .

٦ – انظر معجم الأدباء ١٨٦/١٨ والبلدان ٣٧٣/١ والأنساب للسمعاني ١٨٣/٤ والإكمال لابن ماكولا ٤٢٠/١ وحاشية محققه وتكملة الإكمال ٣٩١/١ .

٧ – في المطبوع (كمن ذبح)، وهو مخالف لصورة الأصل المنشورة في المقدمة، فالذي فيها (كمن ربح) .

٨ – ومن فوائدها أنه كتب اسمه وكنيته ولقبه في آخرها (أبي الفلاح عبدالحي بن أحمد بن العماد الشهير بابن العكر) . وترجم له الزركلي في الأعلام ٢٩٠/٣ وأرفق نموذج خطه، ولكن لم يفصل في ضبط (ابن العكر) لأن المفهوم مما في التاج ٤١٩/٣ أنها بفتح الكاف ولم يتضح أهي مخففة أم مشددة، ثم قال (إلا أن بيت العكر معروفون في دمشق إلى اليوم بفتح العين وسكون الكاف). أقول: هذا خطه قاطع بأنه الصواب الذي لا محيد عنه .

٩ – المستوفي: كذا قال، وقال تلميذه ابن خلكان في وفيات الأعيان ١٤٧/٤ (المعروف بابن المستوفي) .

١٠– النجوم الزاهرة لابن سعيد ٣١٨ .